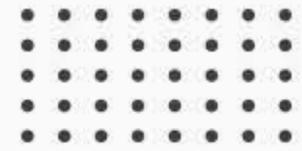


الدولية

مجلة الأكاديمية السورية الدولية

مجلة علمية دورية مكّمة متخصّصة

تُعنى بنشر الأبحاث المتعلقة
بالشؤون الدولية والدبلوماسية
بما فيها الاقتصاد والقانون
الدوليين..



العدد الأول
حزيران 2022



دور إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمات "دراسة مقارنة بين الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا"

*مايا ابراهيم قصاب

الملخص

عصفت بالاقتصاد العالمي أزمطان اقتصاديتان كبيرتان على مدى العقدين الماضيين، هما الأزمة المالية العالمية (2007-2009) وأزمة جائحة كورونا (2020 حتى الآن). وقد مثل هذان الحدثان تحديات أساسية للبنوك المركزية أثناء محاولتها اتباع سياسات نقدية فعّالة، من شأنها أن توجه اقتصاداتها إلى طريق الانتعاش. لقد تم تبني سياسات نقدية غير تقليدية في كلا الأزمطين، مثل التيسير الكمي، وبرامج الإقراض الطارئة بأسعار فائدة منخفضة للغاية، وسياسات تحفيزية أكثر تركيزاً على المستوى الوطني، كما تحولت الحكومات من سياساتها الليبرالية إلى سياسات تدخلية. أدت الأزمة المالية العالمية والسياسات النقدية التوسعية المتبعة خلالها إلى ظهور أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو ذات الاقتصاد الهش. ورغم الاختلافات في الطبيعة الأساسية لهاتين الأزمطين، فإن استجابة السياسات النقدية للبنوك المركزية خلال أزمة كورونا كانت مبنية إلى حد كبير على أسس إجراءاتها قبل عقد من الزمن خلال الأزمة المالية العالمية، لكن سرعة وحجم هذه السياسات خلال أزمة كورونا كانا أكبر، كما قامت البنوك المركزية خلال أزمة كورونا بتدابير السياسة غير النقدية، وتقديم المساعدة المباشرة للشركات الصغيرة وللمستهلكين، وهذا لم يحدث خلال الأزمة المالية العالمية. إذاً فإن اعتماد نفس السياسات التحفيزية في الأزمطين أدى لإنعاش الاقتصاد ومنع وقوع كارثة اقتصادية، لكن تداعياتها على المدى البعيد قد تؤدي إلى أزمة مالية جديدة في دول الجنوب الأوروبي الفقيرة مشابهة لأزمة الديون السيادية، خاصة وأن الانكماش في هذه الدول كان أشد حدةً خلال أزمة كورونا.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية- جائحة كورونا- البنك المركزي الأوروبي.

Procedures of European Central Bank to Face Crisis "A Comparative Study between the 2008 Recession and Corona Crisis"

Abstract

The global economy has been hit by two major economic crises over the past two decades: the global financial crisis (2007-2009) and the Corona pandemic crisis (2020-present). These events presented fundamental challenges for central banks as they tried to pursue effective monetary policies, which would guide their economies on the path to recovery. Unconventional monetary policies have been adopted in both crises, such as quantitative easing, emergency lending programs at very low interest rates, more nationally focused stimulus policies, and governments have shifted from liberal to interventionist policies.

The global financial crisis and its expansionist monetary policies have led to the emergence of a sovereign debt crisis in the fragile Eurozone countries. Despite differences in the fundamental nature of these crises, the response of central bank monetary policies during the Corona crisis was largely based on its actions a decade ago during the global financial crisis, but the speed and size of these policies during the Corona crisis were greater, during the Corona crisis, central banks also carried out non-monetary policy measures, providing direct assistance to small businesses and consumers, which did not happen during the global financial crisis.

So, the adoption of the same stimulus policies in the two crises has revived the economy and prevented an economic disaster, but its long-term implications could lead to a new financial crisis in poor Southern European countries similar to the sovereign debt crisis, especially since the contraction in these countries was even more severe during the Corona crisis.

Keywords: The global financial crisis- Corona pandemic- European Central Bank.

مقدمة:

لطالما أثرت الأزمات المتتالية في الاقتصاد العالمي، واختلفت إجراءات البنوك المركزية تجاه هذه الأزمات بحسب الفترة الزمنية والظروف الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد.

فقد كان للأزمة المالية العالمية (2008)، وأزمة جائحة كورونا آثاراً خطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصاد الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. حيث لجأ البنك المركزي الأوروبي خلالهما إلى عدة إجراءات تحفيزية لمعالجة وتفايدي الآثار الاقتصادية المدمرة، وحاول من خلال هذه الإجراءات تفادي الآثار الضخمة للأزمات على الاقتصاد الأوروبي.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تبيان إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة كل من الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا، والمقارنة بين نتائج هذه الإجراءات.

ثانياً: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى معرفة ما يلي:

1- إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمة المالية العالمية (2008).

2- إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة كورونا.

3- مقارنة إجراءات البنك المركزي الأوروبي في الأزمات.

ثالثاً: إشكالية البحث وتساؤلاته.

ينطلق هذا البحث من إشكالية إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمات، ومقارنة هذه الإجراءات بين الأزمة المالية العالمية (2008) وأزمة كورونا، ونتائجها على الاتحاد الأوروبي.

تشير هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

1- ما دور إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمة المالية العالمية عام 2008؟

2- ما دور إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة كورونا عام 2020 حتى الآن؟

3- ما هو الفرق بين إجراءات البنك المركزي الأوروبي في الأزمات، والنتائج المترتبة على هذه الإجراءات؟

رابعاً: فرضيات البحث.

1- كان لإجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمة المالية العالمية عام 2008 دور إيجابي على اقتصادات الاتحاد الأوروبي.

2- كان لإجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة كورونا دور إيجابي على اقتصادات الاتحاد الأوروبي.

3- لا يوجد اختلاف في إجراءات البنك المركزي الأوروبي تجاه الأزمة المالية وأزمة كورونا.

خامساً: متغيرات البحث:

-المتغير المستقل: إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمات (الأزمة المالية - أزمة كورونا)؛

-المتغير التابع: اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

سادساً: حدود البحث:

الحدود الزمانية: يغطي هذا البحث الفترة الزمنية من عام (2007) حتى الوقت الراهن.

الحدود المكانية: يغطي هذا البحث دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

سابعاً: منهجية البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

أولاً: البنك المركزي الأوروبي والأزمة المالية العالمية (2008).

بدأت في أيلول عام (2008) أزمة مالية كبرى، ناجمة عن تداعيات أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في الولايات

المتحدة الأمريكية عام (2007)، وقد اعتُبرت هذه الأزمة الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير عام (1929).

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كونها انطلقت من الاقتصاد الأميركي، والذي يمثل الاقتصاد الأكبر عالمياً، والذي

يشكل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي. ونتيجةً لذلك؛ انتشرت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتمس كافة دول

العالم دون استثناء، وكان الاتحاد الأوروبي أبرز الكيانات الاقتصادية المتضررة من انتقال آثار هذه الأزمة.

استهدف البنك المركزي الأوروبي معدل تضخم أقل أو قريب من (2%) في معاهدة ماستريخت (1992) المؤسسة

للإتحاد الأوروبي، لكن نتيجة الأزمة المالية العالمية بدأت معدلات التضخم بالارتفاع في دول الإتحاد الأوروبي

ودول منطقة اليورو كما يُلاحظ في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) معدلات التضخم السنوية (2010-2020)

السنة	الاتحاد الأوروبي	منطقة اليورو
2010	2.1	1.6
2011	3.1	2.7
2012	2.6	2.5
2013	1.5	1.4
2014	0.6	0.4
2015	0.1	0.1
2016	0.2	0.2
2017	1.7	1.5
2018	1.9	1.8
2019	1.5	1.2
2020	0.7	0.3

المصدر: Eurostat (online data code: prc_hicp_aind)

اقتصرت آليات البنك المركزي الأوروبي الإجرائية المؤقتة -والتي تيناها خلال الفترة (2007- 2010) لمواجهة الأزمة المالية العالمية- على دعم المصارف، وذلك من خلال تخفيض معدّل الفائدة، وتوفير مجموعة تدابير للتيسير الكمي، وشراء سندات حكومية من الأسواق.

قام البنك المركزي الأوروبي في آب (2007) بضخ (94.8) مليار يورو من السيولة من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية¹. كما تم التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود في البنوك والمؤسسات المالية إلى ما يقارب (4) تريليون دولار حتى كانون الأول (2008)².

حاولت السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي الحفاظ على استقرار الأسعار من أجل محاربة التضخم، من خلال تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض، فبعد انهيار بنك "ليمان برادرز" في أيلول (2008) قام البنك المركزي بخفض معدل الفائدة، لتتبعها سبعة تخفيضات متتالية، ولنتوقف بعدها أسعار الفائدة عند (1%) في أيار (2009).

1- نجاه معيزي. آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي- دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015. المجلد أ، العدد 44، ص:357.

2- فطيمة حمزة. أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2011. المجلد 5، العدد9. ص:411.

وهدفت هذه التخفيضات إلى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم تمويل الشركات والأسر من خلال تسهيل سوق الائتمان واستعادة الثقة في الأسواق³.

إضافة إلى ما سبق؛ فقد تم إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) كألية مؤقتة لحل الأزمات من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو في حزيران (2010)، وكانت الغاية منها المحافظة على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، وتمويل وتقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو التي تترجح تحت ثقل الديون، من خلال إصدار سندات مالية أو ضخ رأسمال إلى البنوك التي تواجه مشاكل أو حتى شراء الديون السيادية، بمبلغ إجمالي قدره (440) مليار يورو. كما وافقت حكومات منطقة اليورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية، وبتتمويل عملية إعادة رزمة البنوك وبتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين. إضافة إلى ذلك، فقد أسندت للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي عدة مهام أهمها:

- إقراض الدول بشكل احترازي قبل أن يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي.
 - شراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية.
 - توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رزمة بنوكها المتضررة.
- ويعد هذا الصندوق كحلٍ مؤقت حتى عام (2013)، وبعد ذلك تم تعويضه بما يسمى الآلية الأوروبية للاستقرار المالي.

تعد أزمة منطقة اليورو من أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية لعام (2008)، نتجت عن تغير ظروف الاقتصاد العالمي وأهم مؤشرات أدائه الكلية، والتي سمحت بتأثر بعض الاقتصادات الأوروبية الهشة بشكل كبير، تمثلت بارتفاع قيم الديون السيادية لعدد من الدول المنضمة إلى منطقة اليورو، بالإضافة إلى وصول العديد من مؤشرات اقتصاداتها الكلية إلى أرقام حرجة مثل معدلات البطالة، والتضخم، وأسعار الصرف. وقد أدى هذا إلى انخفاض قدراتها الائتمانية، وتقادم عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين، كاليونان، إيرلندا، إيطاليا،... إلخ، مما ساعد على بروز

نجاه معيزي. مرجع سابق، ص: 357. ³

أزمة الديون السيادية لبعض من دول منطقة اليورو، وتلاحقت تأثيراتها السلبية على معظم دول المنطقة الأخرى، فنشأت الديون السيادية⁴.

ثانياً: البنك المركزي الأوروبي وأزمة كورونا:

قبل تفشي جائحة كورونا كان الاقتصاد العالمي يكافح لاستعادة الانتعاش نتيجةً لتأثير الحماية التجارية وتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتشدّد سياسات الائتمان في الصين، وانخفاض أسعار السلع والطاقة، بالإضافة لحالة عدم اليقين في أوروبا بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وفيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام (2020) تتنبأ بنمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي فايروس كورونا وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، حيث أدت الإجراءات الاحترازية والإغلاق الكبير الذي شهدته دول العالم إلى انخفاض التوقعات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي⁵.

كانت سياسة التيسير الكمي⁶ في مقدمة السياسات المتبعة لتوفير الأموال اللازمة لإنعاش الاقتصاد، وفي مطلع حزيران (2020) أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيزيد برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الأوبئة بمقدار (600) مليار يورو (672 مليار دولار) في محاولة منه لدعم الاقتصاد في أعقاب أزمة فيروس كورونا، بالإضافة إلى (750) مليار يورو من مشتريات السندات الحكومية التي أعلن عنها في آذار، ليصل الإجمالي إلى (1.35) تريليون يورو⁷. أبقى البنك المركزي الأوروبي معدله المرجعي (معدل تسهيلات الإيداع) دون تغيير عند (-0.50%)، وبرر كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي هذا الاختيار بالطبيعة المؤقتة المتوقعة لصدمة كورونا. وقد يعكس قرار البنك المركزي الأوروبي أيضاً القلق من أن أسعار الفائدة السلبية هي سياسة غير مختبرة نسبياً وأن دفع أسعار الفائدة

4- محمد أكرم الأحمر، وفراس سبور. أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 2017. المجلد: 39، العدد: 1. ص: 288.

5 صندوق النقد العربي. تقرير: آفاق الاقتصاد العربي. 2022/4/27. ص: 4. تقرير آفاق الاقتصاد العربي | صندوق النقد العربي (amf.org.ae).
سياسات التيسير الكمي: وهي السياسة التي تشتري فيها البنوك المركزية كميات كبيرة من الأصول المالية (السندات الحكومية أو سندات الشركات)⁶ باستخدام النقود المطبوعة في محاولة لتحفيز الاقتصاد عن طريق ضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي، وتزيد هذه المشتريات من احتياطيات البنوك، مما يمكنها من تقديم المزيد من القروض، وبهذه الطريقة، يتم تحقيق أثرين في نفس الوقت، تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الأموال في النظام المصرفي ونظرياً، تؤدي هذه السياسة إلى تزايد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وخلق المزيد من الوظائف.

7 أحمد ذكر الله. كورونا والبنوك المركزية والحصاد المر. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. نشر في العربي الجديد بتاريخ 2021، 8، 9. الجزائر: الجزائر. (2021). ص: 32.

أكثر إلى المنطقة السلبية قد يضر بشكل مفرط بربحية البنوك التجارية. وبنهاية كانون الثاني (2021) أبقى البنك كذلك على أسعار الفائدة دون تغيير، وكذلك عمليات إعادة التمويل الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي وتسهيلات الإقراض الهامشي وتسهيلات الودائع لتظل عند (0.00% و 0.25% و -0.50%) على التوالي⁸.

ومن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي لمواجهة تداعيات فايروس كورونا⁹:

أ- تخصيص (1.3) تريليون يورو لبنوك منطقة اليورو، وهو أعلى مستوى على الإطلاق في عمليات إعادة تمويل البنك المركزي الأوروبي. وتشير المعلومات إلى أن البنوك الأوروبية تستخدم الجزء الأكبر من هذه السيولة لإقراض الاقتصاد الحقيقي. وانعكس ذلك في مسح الإقراض المصرفي لمنطقة اليورو في نيسان (2020)، حيث أشار (74%) من البنوك التي شملها الاستطلاع إلى أنها تتوقع استخدام السيولة التي تقدمها (TLTRO III¹⁰) لمنح القروض للأسر والشركات على مدى الأشهر الستة المقبلة.

ب- إجراء عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل لا ترتبط شروطها بأهداف الإقراض، الهدف منها توفير تمويل بنوي للمصارف التجارية. وأطلق البنك المركزي الأوروبي في (30 نيسان 2020) عمليات إعادة تمويل طويل المدى لحالات الطوارئ، لكن كلفة هذه العمليات أعلى من السابقة لأنها مصممة لتستخدم فقط في الظروف الاستثنائية.

ج- تعهد البنك المركزي الأوروبي بأن يستمر صافي المشتريات بوتيرة شهرية قدرها (20) مليار يورو، تمت الموافقة عليها في أيلول (2019)، إلى جانب المشتريات بموجب المغلف المؤقت الإضافي البالغ (120) مليار يورو حتى نهاية عام (2020). وكان الهدف من هذا التدبير تحسين ظروف التمويل في الأسواق المالية بتخفيض أسعار الفائدة المطبقة على السندات الحكومية وسندات الشركات.

كان لتدابير السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي استجابة لأزمة كورونا تأثير مستقر على الأسواق المالية في منطقة اليورو، وقد ساهمت إجراءات البنك المركزي الأوروبي في تخفيف الظروف المالية في جميع بلدان

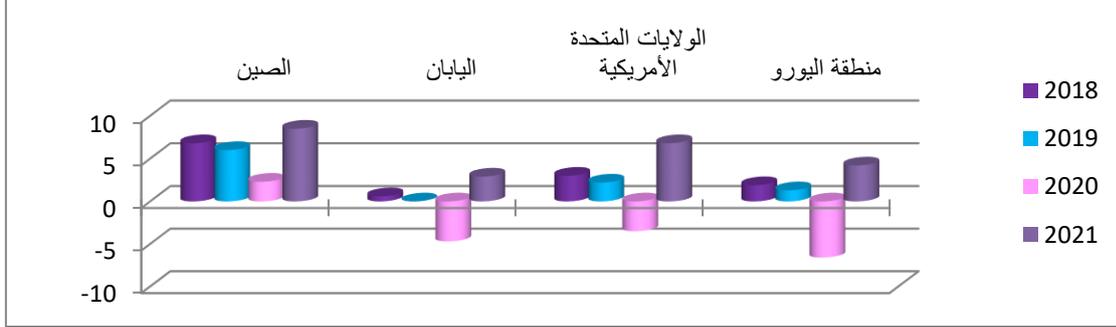
⁸ ذكر الله أحمد. المرجع السابق. ص:50.

⁹ Aguilar, Pablo and others. THE ECB MONETARY POLICY RESPONSE TO THE COVID-19 CRISIS. Banco de España, Eurosistema. Documentos Opcionales N. ° 2026. (2020). P :13-14.

¹⁰ Targeted longer-term refinancing operation: يقدم البنك المركزي الأوروبي قروضاً طويلة الأجل عبر (TLTRO) للبنوك بتكاليف مواتية، ويشجعها على إقراض الشركات والمستهلكين في منطقة اليورو وهذا يبقي تكاليف الإقراض منخفضة ويدعم الانفاق والاستهلاك.

منطقة اليورو، كما كان لهذه الإجراءات آثاراً مفيدة على النشاط الاقتصادي والعمالة وعلى توقعات التضخم، وعلى الرغم من ذلك بقيت توقعات التضخم على المدى المتوسط دون الهدف¹¹.

لقد كانت منطقة اليورو الأكثر تضرراً عام (2020) من حيث انخفاض معدل النمو الاقتصادي، تليها اليابان، فالولايات المتحدة الأميركية ثم الصين الأقل تضرراً. أما من حيث التعافي الاقتصادي عام (2021) فإن الصين تأتي في المرتبة الأولى، إذ أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نموها الاقتصادي بشكل كبير، يليها الولايات المتحدة الأميركية، ثم الاتحاد الأوروبي، ثم اليابان. وهذا ما يُلاحظ من الشكل رقم (1):



الشكل رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%)
المصدر: صندوق النقد الدولي، (2020)، "توقعات النمو الاقتصادي لعام (2021, 2020)", آذار.

اعتمد البنك المركزي الأوروبي التدابير المؤقتة التالية:

أ- تخفيض مستوى الحد الأدنى للحجم غير الموحد لمطالبات الائتمان المحلية باليورو لتسهيل التغطية كضمان للقروض من كيانات الشركات الصغيرة.

ب- زيادة من (5.2%) إلى (10%) في الحد الأقصى للحصة من أدوات الدين غير المضمونة الصادرة عن أي مجموعة مصرفية أخرى في مجموعة ضمانات إحدى المؤسسات الائتمانية.

ج- زيادة مستوى تحمل المخاطر مؤقتاً في عمليات الائتمان من خلال التخفيض العام لتخفيضات تقييم الضمانات بعامل ثابت بنسبة (20%).

¹¹ The previous reference. (2020). P: 25.

د-أعلن عن مجموعة من الإرشادات لمنع التجاوز في استخدام تلك المرونة، ومن بينها إعداد تقييم لكل حالة على حدة من قبل فرق الإشراف المشتركة، والعمل على تحقيق التوازن الصحيح بين مساعدة البنوك على استيعاب تأثير الانكماش الحالي من ناحية، والحفاظ على ممارسات تحديد المخاطر الصحيحة وحوافز إدارة المخاطر من ناحية أخرى، وكذلك ضمان الحلول المستدامة فقط للمدينين المتعثرين.

ه-الاستمرار في تحديد تدهور جودة الأصول والإبلاغ عنه، وتراكم القروض المتعثرة وفقاً للقواعد الحالية، وذلك للحفاظ على صورة واضحة ودقيقة للمخاطر في القطاع المصرفي. في الوقت نفسه، يجب نشر المرونة لمساعدة البنوك على استيعاب تأثير تطورات مخاطر الائتمان والتخفيف من مسايير دورات هذا التأثير¹².

يأتي التخوف المنطقي من التضخم بعد ضخ كل تلك التريليونات، والمشكلة الأعمق التي قد تواجه البنوك المركزية أيضاً هي كيفية تجنب الانزلاق إلى الانكماش، لا سيما في ظل اندفاع تلك البنوك إلى تمويل الشركات التجارية وشركات الأوراق المالية بنسب تفوق أضعاف ما وجه للأسر. يبدو أن الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والأموال التي تم ضخها حتى الآن في الاقتصادات المختلفة ستتغلب على الانكماش مرحلياً، لكن من السابق لأوانه أن تتم معرفة ما إذا كانت البنوك المركزية ستستطيع السيطرة حتى النهاية، حيث أنفقت معظم؛ إن لم يكن كل ما تملك لمواجهة الانكماش، كما أنها راهنت على استقلاليتها بتعاونها غير المحدود مع السياسات المالية، فإذا استمرت الأزمة لفترة أطول فإنه من المرجح أن يكون من الصعب التغلب على الانكماش¹³.

كما أقر البنك الأوروبي بإمكانية قبول قروض ذات جودة ائتمانية منخفضة، وقروض لأنواع أخرى من المدينين غير مقبولة في الإطار العام للبنك المركزي الأوروبي، وهذا من المؤشرات التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة ديون سيادية أخرى في الاتحاد الأوروبي، حيث أن هذه الإجراءات أدت سابقاً -في أعقاب الأزمة المالية العالمية- إلى أزمة الديون السيادية.

ثالثاً: مقارنة إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزميتين والنتائج المترتبة عليها.

رغم الاختلافات في طبيعة هاتين الأزميتين، فإن استجابات السياسة النقدية للبنوك المركزية لأزمة كورونا كانت مبنية إلى حد كبير على أسس إجراءاتها قبل عقد من الزمن خلال الأزمة المالية العالمية، فقد وسعت بشكل كبير من برامج

¹² أحمد نكر الله. مرجع سابق. ص:50.

¹³ أحمد نكر الله. المرجع السابق. ص: 31.

السيولة الطارئة والتيسير الكمي في مواجهة الركود الاقتصادي الناجم عن كورونا. لكن من أبرز الاختلافات في استجابة السياسة النقدية بين الأزمة المالية العالمية (2008)، وأزمة جائحة كورونا ما يلي¹⁴:
 أ- سرعة قرارات السياسة النقدية في أزمة كورونا كانت أكبر، حيث تم تنفيذها خلال أسابيع قليلة، وتبعاً لانتشار الجائحة، أما في الأزمة المالية فكانت ممتدة على مدى (2008-2009)، وكان هناك تأخير لتدخل السياسة النقدية حيز التنفيذ.

ب- حجم السياسة النقدية عام (2020) تطابق أو تجاوز ما تم القيام به استجابة للأزمة المالية (2008).
 ج- قيام البنوك المركزية خلال أزمة كورونا بتدابير السياسة غير النقدية، وتقديم المساعدة مباشرة للشركات الصغيرة والمستهلكين، الأمر الذي لم يحدث في الأزمة المالية العالمية.
 كان لهاتين الأزميتين آثاراً اقتصادية ضخمة على عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة الشديدة، وأظهرتا أهمية السرعة والحجم والقدرة على التكيف مع السياسات النقدية. في الوقت الحالي؛ من غير المتوقع أن ينهار النظام الرأسمالي العالمي، لكن ستقوم الدول بتطبيق سياسات حمائية محلية أو إقليمية، ومحاولة الحفاظ على استقرار معظم الجوانب الهامة في النظام الاقتصادي، وستأخر الأسواق الناشئة. لقد أوضحت أزمة كورونا أننا بنتنا بحاجة إلى نظام اقتصادي أكثر مرونة، وأكثر حساسية لحقيقة أن العولمة الاقتصادية قد تجاوزت العولمة السياسية، مما يوجب على الدول المختلفة الموازنة بين الاستفادة من العولمة، وتحقيق درجة من الاعتماد على الذات¹⁵.

ومن المرجح أن يواصل صناع القرار السياسي نهج كل ما يتطلبه الأمر لدعم اقتصاداتهم في مواجهة الانهيارات المالية والأوبئة وغيرها، وبالتالي الاستمرار في السياسات النقدية التوسعية التي اتسمت بها استجاباتهم للانتعاش من الأزمات الاقتصادية الأخيرة، وقد منعت هذه السياسة النقدية وقوع كارثة اقتصادية على المدى القصير، لكن تبعاتها على المدى الطويل قد تفتح المجال أمام احتمالية أزمة جديدة وخاصة في دول الجنوب الأوروبي الفقيرة.
 كذلك مع انتشار فيروس كورونا، وتفشيه بشكل كبير جداً في عدد من الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا من دون أي تحرك من دول الاتحاد الأخرى للإنقاذ، حيث جاءت المساعدة من خارج الاتحاد من الصين والصومال، فزادت إمكانية خروج دول من الاتحاد، حيث هدد رئيس الوزراء الإيطالي (جوسبي كوني) بعدم التوقيع على الإعلان

¹⁴ Fischer, Stanley. comparing the monetary policy responses of major central banks to the great financial crisis and the COVID-19 pandemic, (2021). P:14-16.

¹⁵ محمد أحمد عباس. ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا. اسطنبول: تركيا. المعهد المصري للدراسات. (2020). ص: 16.

المشترك في حال لم يعتمد الاتحاد تدابير قوية "مرفقة بأدوات مالية مبتكرة وملائمة بالفعل لحرب يتوجب علينا خوضها سوياً"¹⁶. كما رفضت بعض دول الشمال الأوروبي -على رأسها ألمانيا إلى جانب دول أخرى مثل هولندا- طلب بعض دول الاتحاد الأوروبي، تفعيل ما باتت تعرف بـ "سندات كورونا" التي ستسمح للبلدان الأكثر تأثراً بفيروس كورونا بجمع التمويل عبر أسواق المال تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، فرفضت هذه السندات لأنها اعتبرت مجرد محاولة من دول جنوب القارة لاستغلال معدلات الفائدة على القروض المنخفضة التي تتمتع بها الدول ذات الموازنات المتوازنة، وقال رئيس الوزراء الهولندي (مارك روتي): "إصدار سندات يورو يعني اجتياز الحدود نحو تشارك للديون، ولا نريد ذلك". إن رفض هذه السندات سيجعل روما ومدريد والعديد من العواصم الأوروبية غير قادرة في ظل تواصل أزمة انتشار فيروس كورونا على الاستدانة وحدها في أسواق رأس المال كون معدلات الفائدة مرتفعة جداً، واقتصاداتها تعاني مشاكل كبيرة¹⁷.

إضافة إلى ذلك فقد عمدت بعض الدول الأوروبية إلى مصادرة شحنات طبية كانت موجهة لدول أوروبية أخرى، فيما حظرت دول أخرى -كانت بالأمس القريب تدعو إلى التضامن- تصدير مستلزمات الوقاية الطبية إلى أشقائها الأوروبيين. كل هذه المؤشرات أثبتت فشل الاتحاد الأوروبي عند أول اختبار له منذ نشأته، وأظهرت ضعف مبدأ "التضامن" الذي يشكل أساس الاتحاد. فقد تكون أزمة جائحة كورونا سبباً لتفكك الاتحاد الأوروبي وانهاره ما لم يتم اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل مع هذه الأزمة¹⁸.

كل هذه المؤشرات التي ظهرت خلال جائحة كورونا، أثبتت توتر العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي، وافتقاد هذا الاتحاد القاري إلى التضامن وضيق أفق التعاون بين الدول الأعضاء فيه، كما أظهرت عدم فاعلية مؤسساته في حل الأزمات الخطيرة، فالمناخ القومي أهم من مصالح الاتحاد.

¹⁶ سبوتنيك عربي. (2020، 4، 3). هل يتفكك الاتحاد الأوروبي بعد تفشي كورونا في بعض دوله... ومن يقف وراء هذه الدعوات. هل يتفكك الاتحاد الأوروبي بعد تفشي كورونا في بعض دوله... ومن يقف وراء هذه الدعوات - 03.04.2020، سبوتنيك عربي (sputniknews.com)، تاريخ الوصول (2022/3/5).

¹⁷ عائد عميرة. (2020/4/6). أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد "كورونا". نون بوست. أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد "كورونا" | نون بوست (noonpost.com). تاريخ الوصول (2022/3/5).

¹⁸ المرجع السابق نفسه.

الاستنتاجات:

1- اقتصر آليات البنك المركزي الأوروبي الإجرائية المؤقتة خلال الأزمة المالية العالمية (2008)، على دعم المصارف من خلال تخفيض معدّل الفائدة، وتوفير مجموعة تدابير للتيسير الكمي، وشراء سندات حكومية من الأسواق. كما تم إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) كآلية مؤقتة لحل الأزمات من قبل الدول الأعضاء في منطقة اليورو. ووافقت حكومات منطقة اليورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية، وتمويل عملية إعادة رسملة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين. هذه الإجراءات خففت من الآثار الاقتصادية للأزمة بشكل آني، لكنها أدت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والتي سمحت بتأثر بعض الاقتصادات الأوروبية الهشة بشكل كبير، بالإضافة إلى وصول العديد من مؤشرات اقتصاداتها الكلية إلى أرقام حرجة مثل معدلات البطالة، والتضخم، وأسعار الصرف، كاليونان وإيرلندا وإيطاليا وغيرها.

2- تبنت معظم البنوك المركزية العالمية -ومنها البنك المركزي الأوروبي- منذ بداية جائحة كورونا، سياسة نقدية شديدة التيسير؛ تمثلت في خفض معدلات الفائدة إلى أدنى مستوياتها، وتقديم تسهيلات ائتمانية واسعة للمستهلكين والشركات. الأمر الذي أسهم في التخفيف من التبعات السلبية الناتجة عن انتشار الجائحة على كل من الأفراد والشركات. كما أقر البنك الأوروبي بإمكانية قبول قروض ذات جودة ائتمانية منخفضة، وقروض لأنواع أخرى من المدينين غير مقبولة في الإطار العام للبنك المركزي الأوروبي، وهذه من المؤشرات التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة ديون سيادية أخرى في الاتحاد الأوروبي، حيث أن هذه الإجراءات أدت سابقاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية- إلى أزمة الديون السيادية.

3- رغم الاختلافات في الطبيعة الأساسية لهاتين الأزميتين، فإن استجابات السياسة النقدية للبنوك المركزية لأزمة كورونا كانت مبنية إلى حد كبير على أسس إجراءاتها خلال الأزمة المالية العالمية، فقد وسعت بشكل كبير من برامج السيولة الطارئة والتيسير الكمي في مواجهة الركود الاقتصادي الناجم عن كورونا. لكن الاختلاف كان في السرعة والحجم والقدرة على التكيف مع السياسات النقدية، وكذلك لجوء الدول إلى تطبيق سياسات حمائية. لقد منعت هذه السياسة النقدية وقوع كارثة اقتصادية على المدى القصير، لكن تبعاتها على المدى الطويل قد تفتح المجال أمام احتمالية أزمة جديدة وخاصة في دول الجنوب الأوروبي الفقيرة.

4- مع انتشار فايروس كورونا، وتقشيه بشكل كبير جداً في عدد من الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا من دون أي تحرك من دول الاتحاد الأخرى للإيقاد، ورفض بعض دول الشمال الأوروبي طلب بعض دول الاتحاد الأوروبي تفعيل ما باتت تعرف بـ "سندات كورونا"، لأنها اعتبرتها مجرد محاولة من دول جنوب القارة لاستغلال معدلات الفائدة المنخفضة على القروض التي تتمتع بها الدول ذات الموازنات المتوازنة. إضافة إلى قيام بعض الدول الأوروبية بمصادرة شحنات طبية كانت موجهة لدول أوروبية أخرى، فيما حظرت دول أخرى تصدير مستلزمات الوقاية الطبية إلى أشقائها الأوروبيين، كل هذه المؤشرات التي ظهرت خلال جائحة كورونا، أثبتت توتر العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وافتقاد هذا الاتحاد القاري إلى التضامن وضيق أفق التعاون بين الدول الأعضاء فيه، كما أظهرت عدم فاعلية مؤسساته في حل الأزمات الخطيرة، فالمنافع القومية أهم من مصالح الاتحاد، كل هذا يعتبر مؤشراً يهدد الاتحاد الأوروبي، وقد يقود إلى تفككه.

المراجع العربية والاجنبية

- نجا معيزي، آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي- دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015. المجلد أ، العدد 44.
- فطيمة حمزة. أثر الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة على الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2011. المجلد 5، العدد 9.
- محمد أكرم الأحمر، وفراس سبور. أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 2017. المجلد: 39، العدد: 1.
- صندوق النقد العربي. تقرير: آفاق الاقتصاد العربي. 2022/2/27. تقرير آفاق الاقتصاد العربي | صندوق النقد العربي (amf.org.ae).
- أحمد نكر الله. كورونا والبنوك المركزية والحصاد المر. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. نشر في العربي الجديد بتاريخ 2021، 9.8. الجزائر: الجزائر. (2021).
- Aguilar, Pablo and others. THE ECB MONETARY POLICY RESPONSE TO THE COVID-19 CRISIS, Banco de España, Eurosistema. Documentos Ocasionales N. ° 2026. (2020).
- Fischer, Stanley. comparing the monetary policy responses of major central banks to the great financial crisis and the COVID-19 pandemic, (2021).
- محمد أحمد عباس. ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا. اسطنبول: تركيا. المعهد المصري للدراسات. (2020).
- سبوتنيك عربي. (2020/4/3). هل يتفكك الاتحاد الأوروبي بعد تفشي كورونا في بعض دوله... ومن يقف وراء هذه الدعوات. [هل يتفكك الاتحاد الأوروبي بعد تفشي كورونا في بعض دوله... ومن يقف وراء هذه الدعوات - 03.04.2020, سبوتنيك عربي \(sputniknews.com\)](#)، تاريخ الوصول (2022/3/5).
- عائد عميرة. (2020، 4، 6). أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد "كورونا". نون بوست. [أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد "كورونا" | نون بوست \(noonpost.com\)](#). تاريخ الوصول (2022/3/5).

العلاقات الدولية وفق أحكام القانون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 (2019- 2020)

علي أحمد سهو*

الملخص

تنص القوانين والمواثيق الدولية على وجوب التزام الدول في علاقاتها الدولية مع أعضاء المجتمع الدولي بالمبادئ القانونية الدولية القائمة على أساس التعاون والتضامن وحسن الجوار، والامتناع عن أي تصرف من شأنه إثارة التوتر الدولي، وإحداث حالة من القطيعة داخل المنظومة الدولية. وبناءً عليه؛ يتناول هذا البحث تحليل المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي تُبنى على أساسها العلاقات الدولية، وتطبيقها على التصرفات الدولية في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 خلال عامي (2019- 2020)، والتي اتسمت بالتضامن من جهة، لا سيما من قبل بعض الدول (روسيا- الصين- دول الاتحاد الأوروبي)، من خلال تضامنها مع العديد من الدول حول العالم، والتوتر من جهة أخرى، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بالعقوبات المنفردة خارج المظلة الدولية، وكذلك في الانسحاب من منظمة الصحة العالمية في تلك الأثناء، إضافة إلى الدول الأوروبية في ما يتعلق بتعاملها مع إيطاليا.

الكلمات المفتاحية: التصرفات الدولية- جائحة كوفيد 19- العلاقات الودية- التوتر الدولي.

* باحث في مرحلة الدكتوراه في القانون الدولي العام/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية

International relations in accordance with the provisions of international law in light of the outbreak of the Covid-19 pandemic (2019-2020)

Summary

International laws and charters stipulate those states, in their international relations with members of the international community, must abide by international legal principles based on cooperation, solidarity and good-neighborliness, and refrain from any action that might provoke international tension and cause a state of estrangement within the international system. Accordingly, this research deals with the analysis of international legal principles and rules on the basis of which international relations are built, and their application to international behavior in light of the outbreak of the Covid-19 pandemic during the years (2019-2020), which was characterized by solidarity on the one hand, especially by some countries (Russia - China - European Union countries) through its solidarity with many countries around the world, and tension on the other hand, especially by the United States of America regarding unilateral sanctions outside the international umbrella, as well as its withdrawal from the World Health Organization in the meantime, in addition to European countries regarding their dealings with Italy.

Keywords: International Actions - COVID- 19 Pandemic - Friendly Relations - International Tension.

المقدمة:

لا تستطيع الدول العيش بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى، مهما كانت مقدراتها الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتكنولوجية، الأمر الذي يستلزم تضافر جهود الدول وتضامنها وتحقيق التعاون الدولي فيما بينها، على مختلف المستويات والأصعدة، في سبيل بلوغ الأهداف والغايات المشتركة، والوصول بالمجتمع الدولي إلى حالة يسودها الأمن والاستقرار، وهذا ما أكدت عليه القواعد والمبادئ القانونية الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعد الحجر الأساس والبوصلة الرئيسة التي تتبعها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق التعايش السلمي بين الأمم. نصت القوانين والمواثيق الدولية، وكذلك القرارات الأممية، على وجوب التزام الدول في علاقاتها الدولية بالأحكام والقواعد القانونية المقررة في القانون الدولي العام، إضافة إلى أحكام القانون الدولي العرفي، والتي تنص على وجوب التزام الدول في تصرفاتها بمبادئ التعاون والتضامن والامتناع عن التصرفات التي تثير التوتر الدولي، فاللتزام الدول بتحقيق التعاون والتضامن الدولي في تصرفاتها لا ينحصر في زمن السلم، إنما تتضاعف أهميته عند حاجة المجتمع الدولي لإزالة العقبات وحل المشكلات التي تعترض طريقه، وخير مثال على حاجة المجتمع الدولي إلى التعاون والتضامن فيما بين أعضائه هو ما يتعرض له المجتمع الدولي بأسره في مكافحة تفشي جائحة كوفيد 19. بحسب المعلومات المنشورة من قبل منظمة الصحة العالمية فإن هناك تسميتين لهذه الجائحة، والذي يطلق عليه تسمية (فيروس كورونا المستجد) أو (كوفيد- 19)، حيث تكمن التفرقة بين التسميتين في أن: "فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ويعد مرض كوفيد- 19 آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا"¹.

يقول "نيكولاس بيرنز" -وهو دبلوماسي أمريكي سابق- حول بيان خطر فيروس كورونا المستجد قائلاً: "فايروس كورونا هو أكبر أزمة على مستوى العالم في هذا القرن، ويهدد نحو 8 مليار شخص هم سكان العالم، وتداعيات هذه الأزمة الاقتصادية والمالية قد تفوق الأزمة المالية لعام 2008-2009"². مما يستدعي تكاتف الدول أعضاء المجتمع

¹الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>، (آخر زيارة: 2021/7/20).

²مصطفى السراي، جائحة كورونا تغير مفاهيم العلاقات الدولية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=65933>، (آخر زيارة: 2020/12/10).

الدولي، وتحقيق التعاون في أعلى مستوياته، في سبيل القدرة على مواجهته والحد من آثاره، بناء عليه فإن هذه المعطيات تثير لدينا الإشكالية التالية:

مدى التزام الدول في تصرفاتها في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 بين عامي 2019- 2020 بالمبادئ والأسس القانونية الدولية في علاقاتها المتبادلة؟

منهج البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وما تثيره من تساؤلات فرعية، كان لا بد لنا من اتباع المنهج العلمي (الاستنباطي) التحليلي، للقدرة على تحليل ودراسة أبرز التصرفات الدولية أثناء مواجهة المجتمع الدولي للأزمة العالمية المتمثلة في تفشي جائحة كوفيد 19، وبيان مدى التزام الدول في علاقاتها الدولية بالمبادئ والأسس القانونية الدولية.

الفرع الأول: التعاون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19:

نصت القوانين والمواثيق الدولية على وجوب التزام الدول في السعي لتحقيق التعاون فيما بينها، إضافة إلى ضرورة التنسيق وتكثيف الجهود مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة للوصول إلى أعلى مستويات التعاون والتنسيق في خدمة المجتمع الدولي ككل، لا سيما ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر الحجر الأساس والبوصلة الرئيسة المنظمة للتصرفات الدولية بين الأمم.

أكدت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على وجوب تضامن الدول وتعاونها في سبيل حل المسائل التي تعترض طريقها أيًا كانت، والتي قد تحول دون قدرتها على تحقيق النماء والمحافظة على البقاء، حيث جاء النص على أنه: "من مقاصد الأمم المتحدة: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"³.

يضيف ميثاق الأمم المتحدة في إطار ضرورة تحقيق التعاون الدولي -وذلك بموجب نص الفقرة (ب) من المادة الخامسة والخمسون- وجوب تقديم التسهيلات فيما بين الدول أعضاء في سبيل تجاوز العقبات وحل المشكلات التي تعترض المجتمع الدولي وتعيق تنميته، حيث جاء النص على: "وجوب تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم"⁴.

يظهر وجه الإلزام المتمثل في وجوب تقيد الدول الأعضاء بمقاصد ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتمثلة في وجوب تقديم التسهيلات لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والعلمية، من خلال ما

³ميثاق الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/ar/charter-united-nations/>، (آخر زيارة: 2020/12/10).

⁴المرجع السابق.

جاء في نص المادة السادسة والخمسون من الميثاق بقوله: "يتعهد جميع الدول الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدارة المقاصد المنصوص عليها في المادة 55⁵.
بناء عليه؛ نلاحظ تأكيد وحرص الأمم المتحدة على وجوب تحقيق التعايش السلمي بين الدول الأعضاء، والذي يقوم في أساسه على التعاون الدولي في مختلف المجالات والسعي للوصول إلى حل المشكلات وإزالة العقبات التي تعترض الدول. وتعد جائزة كوفيد 19 من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي خلال الفترة الممتدة من أواخر العام 2019 والتي ما زالت مستمرة حتى نهاية العام 2020، وباعتبار أن هذه الأزمة تندرج تحت لواء المشاكل أو الأزمات الصحية، فإن هذا الأمر يدعو بالضرورة المجتمع الدولي للتعاون وتنسيق الجهود الصحية استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى ما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية من وجوب التزام الدول في توفير العناية الخاصة لكل إنسان دون تمييز في العرق أو اللون أو الدين أو الجنس بما يمكنه من الاستمتاع بالصحة الجسمية والعقلية في أعلى مستوياتها.

تبنت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الحق في الصحة، وواجب الدول في توفيره من خلال التعاون والتنسيق المشترك، ومن أهم تلك المواثيق والاتفاقيات الدولية ما جاء في نص كل من " المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي أقر بدوره وجوب اتخاذ الدول تدابير التأمين بما يكفل للإنسان التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والسلع والخدمات، إضافة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وهو ما يعرف بالحق في الصحة. كذلك الأمر نص المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنى الحق لكل إنسان في الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن الصكوك والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل نص كل من "المادة (5) و(17) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والمواد (1) الفقرة (1) البند (و) والمادة (12) و(14) الفقرة (2) البند (ب) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، والمادة (24) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989".⁶

⁵المرجع السابق.

⁶عبد الملك تلي، دور التعاون الدولي في تحقيق الأمن الصحي، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018-2019، ص: 43.

لقد شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قرار تبنته بعد تفشي جائحة كوفيد 19، والذي جاء بعنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا" على الحاجة إلى التعاون الدولي للتغلب على انتشار المرض"، وسلط القرار الصادر بتوافق الآراء الضوء على ضرورة احترام حقوق الإنسان، والدور المركزي للوكالات التابعة للأمم المتحدة في مكافحة المرض، مؤكداً على أنه لا مكان للتمييز والعنصرية وكره الأجانب في الاستجابة للجائحة⁷.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" على ضرورة تحقيق التعاون والتضامن الدولي لمواجهة جائحة كوفيد 19، كونها تشكل أزمة عالمية تحتاج بالضرورة إلى تضافر الجهود، والتنسيق المشترك للسيطرة عليها، والحد من أثارها المدمرة التي تصيب البلدان بشرياً واقتصادياً في مقتل، موضحاً بأنه لا يمكن لأي دولة من الدول العمل بمفردها في مواجهة هذه الجائحة، وأن مسؤولية التصدي لهذه الجائحة تقع عاتق الدول جميعاً، حيث جاء التصريح بقوله: "كوفيد 19 سنتخطاه معاً- لا يوجد بلد قادر على المواجهة بمفرده، ويات لزاماً على الحكومات أكثر من أي وقت مضى أن تتعاون من أجل تنشيط الاقتصادات، وتوسيع الاستثمار العام، وتعزيز التجارة، وضمان تقديم دعم محدد الوجهة بدقة للأشخاص والمجتمعات الأكثر تضرراً من المرض، أو الأكثر عرضة للأثار الاقتصادية السلبية". مضيفاً: "إن الجائحة تبرز الأهمية القصوى للترابط الأساسي بين أسرتنا البشرية، ومنع انتشارها مسؤولية مشتركة على عاتقنا جميعاً"⁸.

في ذات الإطار المنادي بضرورة تحقيق التعاون الدولي في مواجهة فيروس كورونا المستجد، أعلنت منظمة العفو الدولية على لسان مستشارة المنظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نداءً بوجود تعاون وتضامن المجتمع الدولي ككل في سبيل بلوغ أعلى مستويات الرعاية الصحية التي يهددها فيروس كورونا المستجد، حيث قالت المستشارة "سانهيتا أمباست": "إن نتمكن من السيطرة على هذا الفيروس وضمان إمكانية وصول الجميع إلى الرعاية الصحية

⁷الأمم المتحدة، الجمعية العامة بالنصوص للأمم المتحدة تدعو إلى وصول عالمي سريع للقاحات والأدوية المتعلقة بكوفيد-19، متاح على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2020/04/1054412>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

⁸الأمم المتحدة، كوفيد-19: سنتخطاه معاً، متاح على الرابط التالي:

<https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2020-03-16/covid-19-we-will-come-together>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

الكافية إلا إذا عمل المجتمع الدولي معاً، وندعو البلدان الأخرى إلى تكثيف جهودها، وضمان أن الجهود العالمية لمواجهة الجائحة والأزمات الصحية الأخرى لا تزال تتلقى تمويلاً بشكل جيد"⁹.

وبالنظر إلى الاستجابة الدولية من قبل الدول لمكافحة فيروس كورونا المستجد، خاصة في ظل المطالبات الدولية المتوالية التي نادى بوجوب التعاون والتضامن فيما بين الدول في سبيل الوصول إلى أعلى مستويات الصحة العالمية، فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدول، لا سيما بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي قد لبث النداء ملتزمة بذلك والقواعد القانونية الدولية، وسنتناول تصرفات هذه الدول كل على حدة.

من المعلوم أن جمهورية الصين الشعبية كانت النواة الأولى لجائحة كوفيد 19، والتي ظهرت في مدينة "ووهان" الصينية ومن ثم توسع نطاقها لتنتشر في مدن ودول أخرى، إلا أن هذا الأمر لم يمنع الصين من الالتزام بمبدأ التعاون والتضامن مع الدول في مكافحة هذه الجائحة، والذي يمثل أساس وجوهر العلاقات الدولية، حيث "بدأت الصين في تقديم الإمدادات الطبية إلى جميع أنحاء العالم لمكافحة الجائحة بشكل جماعي، فوصل مجال نفوذ الصين إلى معظم البلدان من آسيا إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى أمريكا"¹⁰.

في ذات الإطار استجابت روسيا إلى ضرورة تقديم يد العون والمساعدة تحقيقاً للتعاون والتضامن مع الدول أعضاء المجتمع الدولي التي تواجه جائحة كوفيد 19، التزاماً منها في التقيد بالقواعد والمبادئ القانونية الدولية، حيث "سارعت روسيا لمساعدة إيطاليا بنقل 9 طائرات شحن عسكرية محملة بالمعدات الطبية وخبراء في علم الفيروسات مع تجهيزات طبية ومختبرات نقالة ووحدات تعقيم، إضافة إلى أنه وفقاً للمعلومات الرسمية من وزارة الدفاع الإيطالية وصل حوالي 120 متخصصاً؛ بما في ذلك أخصائيو الأوبئة وعلماء فيروسات، وشاحنات للتطهير قادرة على رش ما يصل إلى 5 كيلومترات مربعة كل ساعة، و 100 جهاز تنفسي، و 500 ألف قناع"¹¹.

⁹ منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: الانسحاب من منظمة الصحة العالمية يوجه صفة شديدة للصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/trump-who-withdrawal-devastating-blow-to-global-health/> ، (آخر زيارة: 2020/12/18).

¹⁰سارة عبد السلام الشربيني، جائحة كورونا وبناء الصين للنظام الدولي، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 10 نوفمبر 2021، على الموقع: <https://democraticac.de/?p=78410>، (آخر زيارة: 2022/1/1).

¹¹خميس جديد، نور الايمان قلاتي، تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجاً، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 5، العدد: 1، الجزائر، 2021، ص: 279.

ولم تكثف الصين بتقديم يد العون والمساعدات الإنسانية للدول ذات الإمكانيات المحدودة والمتوسطة، إنما بدأت بتوسيع نطاق تلك المساعدات لتشمل دولاً فاعلة على المستوى الدولي كروسيا في مواجهة الجائحة، واعتمدت الصين على تحقيق مبادئ التضامن والتعاون الدولي بغض النظر عن إمكانيات الدول المستقبلية للمساعدات وذلك لمجرد كون الدولة تواجه الجائحة المستجدة، بمعنى أن الصين لم تبني مساعداتها على أساس التمييز بين الدول، إنما قدمت يد العون لعدد من الدول من بينها دولاً فاعلة على المستوى الدولي، ومن بين الدول الفاعلة التي تلقت المساعدات الصينية كانت روسيا، حيث أعلنت الصين "استعدادها لمساعدة روسيا بكافة الوسائل لمكافحة فيروس كورونا بتاريخ 8 أبريل/ نيسان 2020، وصرح السفير الصيني في موسكو "تشانج هانغوي" أن بلاده لن تنسى مساعدة روسيا في مكافحة فيروس كورونا، مؤكداً أن بكين مستعدة لبذل قصارى جهدها لمساعدة موسكو في مكافحة كوفيد 19"¹².

لم تكن المساعدات الصينية لروسيا أحادية الجانب، إنما قابلها تقديم موسكو يد العون والمساعدة لبكين في مواجهة الجائحة، فأظهر هذا التعاون والتضامن أن البلدين في ذات الخندق يواجهان الجائحة، الأمر الذي يشير إلى الاستجابة الدولية من قبل هاتين الدولتين لضرورات التعاون والتضامن والتنسيق المشترك، وبروزه كنموذج للعلاقات الدولية الودية والتعايش السلمي المشترك، لا سيما في مواجهة الظروف الاستثنائية الذي يمر به العالم أجمع. وتمثل هذا التعاون في قيام روسيا بإرسال طائرة عسكرية للصين على متنها ثلاثة وعشرين طناً من الإمدادات الطبية اللازمة، في حين بلغت المساعدات الصينية لروسيا في إحدى حزم المساعدات نحو ستة وعشرين طناً، وذلك بناءً على ما جاء في تصريح لوزارة التجارة والصناعة الروسية بأن الصين أرسلت حزمة مساعدات إنسانية إلى روسيا وزنها ستة وعشرين طناً، تتكون من كامات وأجهزة تنفس وترومترات حرارة ومعدات حماية أخرى"¹³.

كما لبت مجموعة كبيرة من الدول النداء بضرورة تحقيق التعاون والتنسيق بين الأمم في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19، والذي لعبت فيه الصين دوراً بارزاً وأساسياً في إطار الاستجابة والتعاون المشترك، حيث "قدمت أكثر من ثلاثين دولة، وعددٌ من المنظمات الدولية مساعدات لإيران في مجال مكافحة فيروس كورونا، وأرسلت الصين منذ اندلاع الأزمة مساعدات عبر ثماني وعشرين رحلة جوية، شملت هذه المساعدات أكثر من عشرة ملايين كمادة و500 ألف

¹² صحيفة اليوم السابع، الصين تعلن استعدادها لمساعدة روسيا بكافة الوسائل لمكافحة كورونا، القاهرة، متاح على الرابط التالي:

<https://m.youm7.com/amp/2020/4/8/> الصين-تعلن-استعدادها-لمساعدة-روسيا-بكافة-الوسائل-لمكافحة-كورونا/4714263، (آخر زيارة:

2020/12/17).

¹³ المرجع السابق.

مجموعة تشخيصية لفيروس كورونا و300 ألف قطعة ملابس للجراحة والعزل، ومليونين و200 ألف قفاز طبي، و350 جهاز تنفس صناعي، و500 غرفة مستشفيات جاهزة، ومجموعة متنوعة من أدوية ومعدات المستشفيات¹⁴. وفي إطار الدعم والتعاون الدولي مع إيران التي أصبحت بؤرة للجائحة في الشرق الأوسط، تلقت إيران الدعم الإنساني من قبل عدة دول أخرى سواء من الدول الصديقة لها أو من الدول الآسيوية والأوروبية في سبيل مواجهة فيروس كورونا " شملت أدوية ومعدات طبية بقيمة 200 مليون دولار من دول مثل تركيا وقطر واليابان وفرنسا والصين ومن منظمات دولية عدة كمنظمة الصحة العالمية"¹⁵.

وفي ذات الإطار استجاب الاتحاد الأوروبي لضرورة رفع العقوبات المفروضة على دول عديدة في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19 لضرورات إنسانية، حيث "أيد الاتحاد الأوروبي في 3 نيسان/ أبريل 2020 تنفيذ بعض الإعفاءات الإنسانية لِيُمْكِنَ تعليقَ العقوبات الاقتصادية المفروضة على دول مثل كوبا وفنزويلا وإيران، حتى تتمكن من الحصول على المعدات الطبية اللازمة على وجه السرعة"¹⁶.

بناء على ما سبق نجد أن هناك مجموعة من الدول قد استجابت لنداء التعاون والتضامن فيما بينها في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19، وتُظهر هذه الاستجابة مدى رغبة الدول في التعاون والتنسيق المشترك وإقامة العلاقات الدولية على أساس تعاوني تحقيقاً للتعايش السلمي وتأكيدها منها على احترام القواعد القانونية الدولية العامة والخاصة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من استجابة الدول التي تحدثنا عن تصرفاتها المُنسمة بالاستجابة والتعاون في هذا الفرع، إلا أن هذه الدول تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن التعويل لا يكون على جميع الدول بذات الدرجة، إنما يكون التركيز على الدولة العظمى أو الفاعلة على المستوى الدولي، فمن خلال ما سبق نلاحظ الاستجابة الصينية والروسية لمساعدة معظم الدول، كذلك استجابة الاتحاد الأوروبي لمساعدة إيران، إلا أن هذه الاستجابة تبدو نسبية وتظهر خلف أهداف ومصالح أخرى تتعلق بالاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، فلا نجد هذه الاستجابة بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها، وهذا ما سنتناوله لاحقاً بالتفصيل. كما نلاحظ غياب الدور الأمريكي في الاستجابة الدولية

¹⁴المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران وإدارة أزمة كورونا: النتائج والمآلات، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 16 نيسان/أبريل 2020، ص: 13-14.

¹⁵ المرجع السابق، ص: 14.

¹⁶المرجع السابق، ص: 13.

ومساعدة الدول الأخرى في مكافحة الجائحة، فالولايات المتحدة تعد من الدول العظمى والأكثر فاعلية على المستوى الدولي، وهذا ما يجعل المجتمع الدولي يعول عليها كثيراً خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع، لا سيما أزمة انتشار جائحة كوفيد 19.

بعد أن انتهينا في الفرع الأول من تسليط الضوء على مدى ضرورة التزام الدول بقواعد ومبادئ القانون الدولي، والتي يجب أن تقوم على أساس التعاون والتضامن الدولي في سبيل مواجهة الظروف الاستثنائية كجائحة كوفيد 19، وتحليل مدى استجابة والتزام الدول بتقديم يد المساعدة للدول الأخرى التي تواجه هذه الجائحة، ننقل في الفرع الثاني لدراسة حالات التوتر والقطيعة التي سادت العلاقات الدولية في ظل تفشي جائحة كوفيد 19.

الفرع الثاني: التوتر الدولي والقطيعة في ظل تفشي جائحة كوفيد 19:

من بديهيات التعايش السلمي بين الدول أن تتبنى هذه الدول -بالضرورة- مبادئ الود والتعاون والاحترام وحسن الجوار تحقيقاً للأهداف والغايات المشتركة، والوصول بالمجتمع الدولي إلى العيش بسلام. إن واجب الالتزام بتنفيذ وسلوك هذه المبادئ يفرض على الدول الأعضاء الامتناع عن أي سلوك أو تصرف من شأنه إثارة التوتر الدولي الذي يؤدي بالضرورة إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي مخالفة قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تحكم وتنظم العلاقات الدولية.

شهدت العلاقات الدولية حالة من التوتر بين الدول الفاعلة على الساحة الدولية، لا سيما العلاقات الصينية الأمريكية مع بدء ظهور جائحة كوفيد 19، والتي كانت تنسم بعدم الاستقرار حتى ما قبل ظهور الجائحة، إلا أن الجائحة قد أثارت قلقاً دولياً لدى هاتين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من الاضطراب في علاقاتهما. فقد ازداد التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية منذ بدء الطرفين تبادل الاتهامات بشأن تحمل مسؤولية انتشار الجائحة، حيث "دخلت الولايات المتحدة مع الصين في نزاع وحرب اتهامات حول مصدر الفيروس ونشره عالمياً، إذ تقول الولايات المتحدة بأن الصين تعمدت تضليل العالم حول هذه الجائحة لتحقيق أغراض سياسية، تسعى من ورائها إلى منافسة الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية"¹⁷.

¹⁷مصطفى السراي، مرجع سابق.

من جانب آخر حملت الصين الولايات المتحدة مسؤولية نشر فيروس كوفيد 19 قائلة: "بأن الجيش الأمريكي هو من قام بنشر فيروس كورونا المستجد في مقاطعة ووهان الصينية"¹⁸.

استمرت حرب الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة، وتوتر العلاقات فيما بينهما، ويظهر ذلك جلياً من الجانب الأمريكي الذي أراد إضفاء الطابع الصيني على الفيروس مع السعي للاعتراف بهذه الصبغة من قبل الدول الأخرى، وذلك في سبيل الحصول على تعويضات مالية من الصين بعد انتشار الفيروس في الولايات المتحدة، وبذلك أطلق الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اسم الفيروس التاجي على فيروس كورونا عندما بدأ تفشيه في الصين، لكنه سرعان ما أطلق عليه تسمية جديدة بعد وصول الفيروس إلى الولايات المتحدة بتسمية "فيروس الصين". كما استخدم وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" مصطلح "فيروس ووهان" إشارة إلى مدينة ووهان الصينية، وطالبت الإدارة الأمريكية الدول الصناعية الكبرى اعتماد هذه التسمية"¹⁹.

ولم تكن الولايات المتحدة بتوجيه الاتهامات للصين ومحاولة إضفاء الطابع الصيني عليه، إنما اتجهت هذه الاتهامات لتصيب منظمة الصحة العالمية بحجة انحيازها للصين، حيث جاءت التصرفات الأمريكية تجاه منظمة الصحة العالمية بعد "إعلان منظمة الصحة العالمية بأن الصين تقوم بكامل واجباتها والتزاماتها"، حيث اتهمت الإدارة الأمريكية منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ مع الصين ومساعدتها في حجب المعلومات الأساسية عن هذا الفيروس مما ساهم في انتشاره في الولايات المتحدة، مطالبة الصين بدفع تعويضات مالية ضخمة تصل إلى 6 مليار دولار²⁰.

يبدو أن الولايات المتحدة قد استغلت الظروف العالمية في ظل مواجهة جائحة كوفيد 19 لبلوغ أهداف وغايات خاصة، فبدلاً من توجيه الاتهامات للصين واتهام منظمة الصحة العالمية بالتواطؤ معها، كان على الولايات المتحدة كدولة من الدول الفاعلة اقتصادياً أن تهبّ لمساعدة بقية دول العالم في مكافحة الجائحة، لكن الأهداف الأمريكية بدأت تتضح بعد بدء مطالبتها الصين بدفع تعويضات مالية تزامناً مع عزمها الانسحاب من منظمة الصحة العالمية وتجميد تمويلها، حيث أكدت الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت الأمين العام "أنطونيو غوتيريش" بصفته

¹⁸هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس كورونا، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الرابع، برلين، نيسان/ أبريل 2020، ص: 24.

¹⁹المرجع السابق، ص: 23.

²⁰سامي الوافي، أزمة فايروس كورونا... قراءة في المستجدات، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، برلين، حزيران/ يونيو 2020، ص: 177.

وديعاً لدستور منظمة الصحة العالمية لعام 1946 بقرار انسحابها من وكالة الصحة الأممية اعتباراً من 6 تموز/يوليو 2021، مع تأكيدها بأن الإدارة الأمريكية قد قررت في نيسان/ أبريل 2020 تجريد التمويل المقدم لمنظمة الصحة العالمية²¹.

بناءً عليه؛ يمكن القول بأن تصرفات الولايات المتحدة قد خالفت أحكام ومبادئ القانون الدولي، لجهة إثارته للتوتر الدولي في علاقاتها مع الصين في ظل الوضع العالمي الحرج، واستخدامها للقوة الاقتصادية ضد منظمة الصحة العالمية من خلال تجريد تمويلها، وهذا ما يتناقض مع أحكام ومبادئ الأمم المتحدة التي تؤكد على واجب الدول بناءً علاقاتها على أساس من الود وحسن الجوار وتقديم المعونة وأعمال الغوث في سبيل إزالة العقبات التي تعترض التنمية العالمية وتحقيق الأمم والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى تصرفات دول الاتحاد الأوروبي؛ نلاحظ أن دول الاتحاد اعتمدت مبدأ العمل الانفرادي عوضاً عن مبادئ التعاون والتضامن في علاقاتها الدولية مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل إيطاليا تواجه الجائحة بمفردها، إلى أن تدخلت الصين وروسيا لملء الفراغ الناتج عن الشرخ الذي أحدثته دول الاتحاد الأوروبي في عدم استجابتها لنداء الاستغاثة الذي نادى به إيطاليا، حيث "يظهر انتشار جائحة COVID-19 إخفاق الاتحاد الأوروبي من حيث الاستجابة لطلب المساعدة للدول الأعضاء، حيث أغلقت معظم الدول حدودها، وهو ما يخالف الروح الأوروبية. وبذلك تخلت الدول الأوروبية عن السياسة النيو ليبرالية وسط الجائحة. إذ لا توجد دولة تحصل على أي مساعدة من الاتحاد، حتى إيطاليا العضو النشط في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التكتل الأوروبي لم تتقدم أي دولة شريكة لتقديم الدعم لإيطاليا"²².

توالت ردود الأفعال وتحليلات الخبراء عقب عدم الاستجابة الأوروبي لطلبات المساعدة الإيطالية، إذ قال خبراء ألمان "إن COVID-19 كشف عن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى التماسك عندما لم تستجب أي من الدول الأعضاء لنداء إيطاليا بحثاً عن إمدادات من المعدات الطبية. فضلاً عن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على منع ألمانيا وفرنسا من فرض

²¹ الأمم المتحدة، واشنطن تبلغ الأمين العام بقرار انسحابها من منظمة الصحة العالمية اعتباراً من يوليو/تموز 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2020/07/1057911>، (آخر زيارة: 2020/12/18).

²² سارة عبد السلام الشربيني، مرجع سابق.

قيود على تصدير المعدات الطبية الوقائية، مما أثار استياء إيطاليا. وفي المقابل جاءت المساعدات إلى إيطاليا من جانب الصين وكوبا وروسيا، مما زاد من خيبة الأمل في النظام الحالي وفي الاتحاد الأوروبي²³.

إن ما يؤكد عدم تبني دول الاتحاد الأوروبي لمبادئ التعاون والتضامن الدولي قيام كل من فرنسا وألمانيا بحظر تصدير مستلزمات الحماية الطبية لدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عمليات السطو والقرصنة المتكررة على شحنات المستلزمات الطبية والتي تم الاستيلاء عليها، مما أدخل دولاً عديدة مثل إيطاليا وإسبانيا في حالة من العزلة المطلقة في مواجهة الجائحة²⁴.

أثارت تصرفات دول الاتحاد الأوروبي في عدم استجابتها لمبادئ التعاون والتضامن في مواجهة الجائحة حالة من التوتر الدولي داخلياً وعالمياً، تزامناً مع دخول الصين وروسيا لملء الفراغ الناتج عن سوء العلاقات الأوروبية فيما بينها، حيث صدرت تصرفات من بعض الإيطاليين الغاضبين من بطء ردة فعل الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة تفشي جائحة كورونا في إيطاليا، من خلال قيامهم بإنزال علم الاتحاد الأوروبي ورفع علم الصين كدليل امتنانٍ على المساعدة الصينية التي وصلت لإيطاليا خلال الأزمة²⁵.

كما استمرت الإدارة الأمريكية في طريقها المتمثل في فرض العقوبات الأحادية الجانب على دول عديدة، متجاهلة في ذلك مبادئ القانون الدولي. وبالرغم من المطالبات الدولية لواشنطن بتخفيف أو رفع العقوبات الاقتصادية المنفردة المفروضة على دول عديدة لاعتبارات سياسية أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تلتفت لأي طلب منها، وبحسب المعلومات المنشورة من قبل المعهد الدولي للدراسات الإيرانية في الرياض، والتي تقول بأنه: "بعث ممثلو إيران وروسيا والصين وكوبا وكوريا الشمالية والعراق وفنزويلا ونيكاراغوا في الأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام بضرورة رفع العقوبات عن إيران"، كما دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة بحقوق الغذاء (هلال إغبر) إلى رفع العقوبات ضد دول مثل إيران وسورية وفنزويلا بسبب انتشار جائحة كوفيد 19²⁶.

لكن الولايات المتحدة رفضت الإصغاء لكل المناشدات الدولية حول ضرورة رفع أو تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الدول المذكورة أعلاه، حيث "واصلت الولايات المتحدة ضغوطها الاقتصادية عبر الاستمرار في سياسة

²³المرجع السابق.

²⁴سامي الوافي، مرجع سابق، ص: 171.

²⁵مصطفى السراي، مرجع سابق.

²⁶المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مرجع سابق، ص: 13.

الضغوط القسوى، ومعاقبة أي أطراف خارجية تتعاون مع إيران²⁷، هذا ما يؤكد نفس الولايات المتحدة كل المبادئ القانونية الدولية العامة والخاصة في علاقاتها الدولية. الأمر الذي يجعلنا أمام حالة من التوتر وعدم التضامن في العلاقات الدولية.

الخاتمة

انطلاقاً من دراستنا المتمثلة في "العلاقات الدولية وفق أحكام القانون الدولي في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 (2019-2020)"، والتي أردنا الوصول من خلالها إلى تحليل الأسس والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدولية، ومن ثم تطبيقها على التصرفات الدولية القائمة على التعاون فيما بين الدول في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، وذلك بموجب الفرع الأول من الدراسة، ومن ثم الانتقال لدراسة العلاقات الدولية القائمة على التوتر والقطيعة فيما بين الدول في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 بموجب الفرع الثاني من الدراسة.

توصلنا بموجب الدراسة إلى أن القواعد القانونية الدولية، قد تبنت النص على وجوب اتباع والتزام الدول في تصرفاتها وعلاقاتها مع أعضاء المجتمع الدولي بمبادئ التعاون والتضامن، وأن تتصف علاقاتها فيما بينها بالودية وحسن الجوار، والابتعاد عن أي تصرف من شأنه إثارة القطيعة والتوتر الدولي، إضافة إلى واجب الدول في الاستجابة الفورية للتضامن والتعاون لضرورات إنسانية، في سبيل دعم برامج الرعاية الصحية وتوفير الحق في الصحة لكل البشر دون تمييز في اللون أو العرق أو الدين أو الجنس.

انقسمت التصرفات الدولية في ظل تفشي جائحة كورونا المستجد إلى طائفتين، بحيث تبنت الطائفة الأولى والتي تناولنا دراستها بموجب الفرع الأول الالتزام بمبادئ التعاون والتضامن فيما بينها في سبيل مكافحة جائحة كوفيد 19، ومن بين هذه الدول ما قدمته الصين من مساعدات لدول عديدة مثل (روسيا وإيطاليا وإسبانيا وإيران ومصر والدول الأفريقية عموماً)، إضافة إلى تقديم روسيا المساعدات للصين، وكذلك الأمر عندما استجابت دول الاتحاد الأوروبي لمبادئ التعاون الدولي من خلال تخفيف العقوبات المفروضة عليها لاعتبارات إنسانية، والتي ربما تندرج تحت أهداف وغايات خاصة قد تعود إلى الرغبة في الحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015.

في حين اتسمت تصرفات الطائفة الثانية بعدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي القائمة على أسس التعاون والتضامن فيما بين الدول، فقد تبنت هذه الدول التصرفات القائمة على مبادئ القطيعة والتصرف الفردي، والتي تناولنا دراستها

²⁷المرجع السابق، ص: 16.

بموجب الفرع الثاني من الدراسة، ومن بين الدول التي اعتمدت مبدأ القطيعة في تعاملها مع الدول الأخرى في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي في عدم مساعدة إيطاليا في مواجهة الجائحة وتركها وحيدة تواجه مصيرها، إضافة إلى إعاقة هذه الدول وصول المساعدات الطبية لإيطاليا من خلال حظر فرنسا وألمانيا توريد أي نوع من المستلزمات الطبية، فضلاً عن قيامها بعمليات السطو والقرصنة الواقعة على شحنات الإغاثة الطبية، وفي ذات الإطار برزت التصرفات الأمريكية التي تبنت الاستمرار في توسيع نطاق العقوبات المنفردة المفروضة ضد مجموعة من الدول مثل (إيران وسورية وفنزويلا وكوبا)، وعدم استجابتها للمطالبات الدولية المتضمنة وجوب قيام الولايات المتحدة برفع العقوبات عن هذه الدول أو تخفيفها لضرورات إنسانية، وتمكين هذه الدول من مكافحة الجائحة، إضافة إلى إثارة الولايات المتحدة التوتر الدولي من خلال تحميلها مسؤولية نشر الجائحة، مما دفع الصين للرد بالمثل وتوجيه الاتهام للولايات المتحدة، الأمر الذي وضعنا أمام حالة من التوتر الدولي، مما دفع الولايات المتحدة لإعلان انسحابها من منظمة الصحة العالمية وتجميد تمويلها بحجة التواطؤ مع الصين وسوء معالجتها للأزمة.

المراجع

الرسائل:

- عبد الملك تلي، دور التعاون الدولي في تحقيق الأمن الصحي، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018- 2019.

المجلات العلمية"

- خميس جديد، نور الايمان قلاتي، تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد روسيا وعلاقتها الدولية: دول منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي نموذجا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2021.

- سامي الوافي، أزمة فايروس كورونا...قراءة في المستجدات، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، برلين، حزيران/ يونيو 2020.

- هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الرابع، برلين، نيسان/ أبريل 2020.

التقارير:

- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران وإدارة أزمة كورونا: النتائج والمآلات، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 16 نيسان/أبريل 2020.

المواقع الإلكترونية.

- موقع أخبار الأمم المتحدة: <https://news.un.org>
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <https://www.un.org>
- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int>
- موقع صحيفة اليوم السابع: <https://m.youm7.com>
- موقع المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de>
- الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية: <https://www.amnesty.org>

تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي

محمود أحمد حوش*

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التغييرات الهامة التي تشهدها العلاقات الصينية - الأمريكية، والتي ساهمت في تعقيد حدة التنافس الاستراتيجي ما بين الدولتين، وهذه التغييرات تتمثل بشكل أساسي بظهور تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، والتي تسعى كلا الدولتين إلى محاولة احتكارها، نظراً لأهميتها المتزايدة في تحقيق عنصر القوة والتفوق على الطرف الآخر، حيث قامت الصين بتعديل نهجها الاستراتيجي في مجال الفضاء السبراني، وتبنت استراتيجية تقوم على أساس الاندماج العسكري - المدني، والتي تعني توظيف الشركات التكنولوجية العاملة في المجال المدني لخدمة أغراض التقدم العسكري، والتي على أساسها قامت بتوظيف الشركات التي تعمل داخل الصين في تطوير وتصنيع تكنولوجيا الجيل الخامس، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى اعتبار الأمن في المجال السبراني يمثل قضية أمن قومي بالنسبة لها، وقامت بإدراجه ضمن استراتيجيات أمنها القومي منذ عام 2017، وبناءً على هذه الرؤية؛ جاءت الاستجابة الأمريكية بالدخول في حرب تجارية مع الصين، وسحب الشركات التكنولوجية الأمريكية الموجودة داخل الصين، وذلك لمنعها من الاستفادة من تقنيات هذه الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن البعد السبراني في العلاقة ما بين الدولتين والتي ظهرت بشكل واضح في التنافس حول تكنولوجيا الجيل الخامس، ساهم في تعقيد حدة التنافس الاستراتيجي فيما بينهم والذي هو بالأساس ينطوي على أبعاد اقتصادية وسياسية، وأنتج حالة تهديد متبادل مستمرة ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن كل إجراء من قبيل أي منهما يتبعه إجراءات مضادة من قبل القوة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الجيل الخامس - البعد السبراني - التنافس الاستراتيجي - الولايات المتحدة الأمريكية - الصين.

* ماجستير في العلاقات الدولية - جامعة دمشق

Fifth Generation Technologies and their Impact on the Chinese -American Strategic Competition

Abstract

This study seeks to highlight the significant changes that the US-China relations are currently witnessing, and which in turn have contributed in further complicating the intensity of the strategic competition between the two Countries. These changes are mainly represented in the emergence of the technology of the fifth generation of telecommunication networks (5G), which, considering its increasingly critical role in achieving the element of power and superiority over the opposite party, each of the mentioned States is attempting to monopolize. In such pursuit, China has adjusted its strategic method in the field of cyber-space, and adapted a strategy that is based upon military-civil fusion, which refers to employing civil technology firms in the service of military advancement, and which upon it has employed firms operating in China in developing and manufacturing 5G technology. Accordingly, the US has started to view security in the cyber field as a matter of national security, and has been including it in the National Security Strategy since 2017, which eventually led to engaging in a trade war against China and withdrawing US tech firms operating in it, in order to prevent China from putting their technologies into use. The study concludes that the cyber aspect of the relations between the two Countries, which has appeared most clearly in the competition over 5G technology, has contributed to complicating the intensity of the basically economic and political strategic competition among them, and has created a situation of continuous mutual threat between the US and China, where each measure taken by one state is followed by a countermeasure from the other.

Kay words: technology of fifth generation – cyber dimension – USA – China.

مقدمة:

يبدو أن التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي قد أصبح ينطوي على أبعاد لا تتعلق فقط بالبعد العسكري، وإنما امتد ليشمل أبعاد التكنولوجيا والفضاء السيبراني، فبعد أن كانت مفردات التنافس ما بين الدولتين تتعلق بشكل أساسي بضرورة تحقيق الهيمنة والنفوذ على المجال الإقليمي في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يتطلب معه تعزيز التواجد العسكري لكلا الدولتين في تلك المنطقة؛ أصبح هذا التنافس أيضاً وبدرجة متزايدة ينطوي على تحقيق الهيمنة في مجال الفضاء السيبراني، وهو بعدٌ عالمي يتجاوز مفردات الهيمنة والسيطرة الإقليمية، لذلك كان التنافس حول تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا قضية أمن قومي بالنسبة لكلا القوتين، إذ أن استراتيجية الصين الأمنية، والتي يبدو بأنها أعطت أولوية كبيرة لموضوعات التهديدات الأمنية غير التقليدية ومن ضمنها الأمن في مجال التكنولوجيا بشكل عام، تبنت نهجاً استراتيجياً يقوم بشكل أساسي على توظيف التقنيات السيبرانية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالشكل الذي يعزز من مكانتها كدولة كبرى فاعلة في السياسة الدولية، فضلاً عن إدراكها المتزايد إلى ضرورة سد الفجوة المتزايدة بينها وبين خصمها الاستراتيجي -الولايات المتحدة الأمريكية- والذي من وجهة نظرها أصبح بامتلاكه لقدرات سيبرانية يمتلك ميزة التفوق عليها، ومن هنا كان توجه الصين إلى بناء وتطوير تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، الأمر الذي أفرز تحديات متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار بأن الصين تمثل المنافس الاستراتيجي الأخطر بالنسبة لها، وأن امتلاكها لهذه التقنية سيزيد من حدة التنافس الاستراتيجي ما بين الدولتين، وقد يؤثر على مكانتها كدولة عظيمة قائدة للنظام الدولي.

إشكالية الدراسة:

أصبح هنالك تنافس صيني - أمريكي من نوع جديد، وهو مختلف عن حالة التنافس السياسي والاقتصادي، وهذا التنافس يظهر في المجال السيبراني، ولاسيما في مجال الجيل الخامس من التكنولوجيا، والتي يبدو بأنه سيكون لها انعكاسات على حالة توازن القوى ما بين الدولتين، وإن كان ذلك الأمر لا يظهر بشكل مباشر، ولكن على المدى الطويل سيساهم هذا الأمر في تعقيد حالة التنافس الاستراتيجي بين القوتين.

فرضية الدراسة:

التنافس الصيني - الأمريكي في مجال الجيل الخامس من التكنولوجيا، سينعكس على حالة توازن القوى ما بين الدولتين.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي - التحليلي الذي يقوم على أساس توصيف وتحليل الاستراتيجيات الأمنية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والإجراءات المتبعة من قبل كل منهما في سبيل الاستحواذ على تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، وتأثيرها على حالة التنافس الاستراتيجي فيما بينهم.

تقسيم الدراسة:

ستناقش هذه الدراسة تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي من خلال مطلبين؛ المطلب الأول استراتيجية الصين في الفضاء السيبراني وقدراتها في بناء تكنولوجيا الجيل الخامس، أما الثاني سيناقش الإجراءات الأمريكية في مواجهة مخاطر تكنولوجيا الجيل الخامس: تزايد حدة التنافس الاستراتيجي.

المطلب الأول: استراتيجية الصين في الفضاء السيبراني وقدراتها في بناء تكنولوجيا الجيل الخامس:

إن تغير الرؤية الصينية لطبيعة المخاطر والتحديات التي تواجهها، والتي باتت تنطوي -من وجهة نظرها- على أبعاد غير تقليدية، ولاسيما في المجال السيبراني، وكذلك أيضاً لطبيعة أدوات القوة التي يجب لها أن تمتلكها، استلزم معه إجراء تحول في نهجها الاستراتيجي، إذ أن الإدراك الاستراتيجي الصيني أصبح يقوم على أساس إعطاء الأولوية للبعد التكنولوجي لخدمة أغراض التطوير العسكري، وعلى ضرورة تطوير شبكات من الاتصالات تضمن لها مكانة متفوقة في المجال السياسي والاقتصادي العالمي، وقد أصبحت هذه الشبكات تعرف باسم شبكات الجيل الخامس من الاتصالات والتي كان لها تأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي. لذلك لا بد من تسليط الضوء على هذا النهج الاستراتيجي المتبع، والذي يعرف باسم "الاندماج العسكري - المدني"، ومعرفة الإجراءات الصينية في تطوير تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات ودورها في التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

• استراتيجية الاندماج العسكري - المدني ودورها في تطوير قدرات الصين السيبرانية:

يمكن فهم هذه الاستراتيجية، بأنها توجه عام من قبل الصين تسعى من خلاله إلى توظيف المؤسسات العاملة في القطاع المدني، ولاسيما الشركات التكنولوجية، في مجالات التصنيع العسكري، والتي تعتبر -من وجهة نظرها- خطوة هامة لتحقيق متطلبات "الدولة العظمى السيبرانية"، وقد وردت الإشارة إلى هذا التوجه الاستراتيجي في "وثيقة الكتاب

الأبيض" عام 2015، والتي تعتبر بمثابة استراتيجية الأمن القومي للصين، حيث نصت بالقول بأن الصين ستعمل على تسريع الاندماج العسكري - المدني في القطاعات الرئيسية، وبأنها ستقوم بوضع معايير عسكرية ومدنية موحدة للبنية التحتية، وللمجالات التكنولوجية الرئيسية، مما يعني أنها ستعمل على توظيف الشركات المدنية العاملة في مجال التكنولوجيا لخدمة أغراض عسكرية وتنافسية للصين. وتستتبع الوثيقة بالقول بأنها ستعمل على استكشاف طرق ووسائل تدريب الأفراد العسكريين في المؤسسات التعليمية المدنية، وتطوير الأسلحة والمعدات من قبل الصناعات الدفاعية الوطنية، والاستعانة بمصادر خارجية للدعم اللوجستي لأنظمة الدعم المدني.¹

تركز وثيقة "الكتاب الأبيض" الصادرة في عام 2019، والتي حملت عنوان "الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد"، على التهديدات الأمنية السيبرانية بشكل أكبر من تلك الوثيقة الصادرة عام 2014، إذ أنها اعتبرت بأن الفضاء الإلكتروني مجالاً رئيسياً للأمن القومي، وأن الأمن السيبراني يمثل تحدياً عالمياً ويشكل تهديداً خطيراً للصين، وتشير الوثيقة أيضاً إلى ضرورة عمل القوات المسلحة الصينية على تسريع بناء قدرتها في مجال الفضاء الإلكتروني، وتطوير وسائل الأمن والدفاع السيبراني، وبناء قدرات دفاع إلكتروني تتماشى مع مكانة الصين الدولية، ومكانتها "كدولة عظمى سيبرانية". إن هذا التشديد الذي طرحته الوثيقة في مجال الأمن السيبراني، هو نتاج لما اعتبرته تزايداً في التهديدات الأمنية غير التقليدية، وتزايداً في حدة التنافس الاستراتيجي الدولي، حيث ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية عدلت استراتيجيتها الدفاعية، وتبنت "سياسات أحادية الجانب"، مما أدى إلى إثارة المنافسة وتكثيفها بين الدول الكبرى، وزادت بشكل كبير من إنفاقها الدفاعي وبناء قدرات إضافية في مجالات الدفاع النووي والفضاء الخارجي والدفاع السيبراني والصاروخي، الأمر الذي يحتم على الصين -من وجهة نظر الوثيقة- إلى بناء قدرات متماثلة وتعديل نهجها الاستراتيجي في مجال الفضاء السيبراني.²

• تكنولوجيا شبكات الجيل الخامس "5G" من الاتصالات وتأثيرها على التهديدات المتبادلة:

تشكل شبكات الجيل الخامس من الاتصالات 5G، المحور الرئيسي للتنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي في مجال الأمن السيبراني، نظراً لما تتطوي عليه من أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، فضلاً عن كونها ترتبط بحالة التهديد المتبادل بين كل من الصين والولايات المتحدة، حيث ترى كلا الدولتين بأن كل إجراء يُتخذ من أحدهما في

¹ For more details review: "China's Military Strategy", Chinese Ministry of National Defense website, 2015, seen 13/11/2021, on http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887928.htm

² For more details review: "China's National Defense in The New Era", the state council information office of the people's Republic of China, Beijing, 2019, p: 1, 13.

سبيل امتلاك هذه التكنولوجيا يشكل عامل خطر على الدولة الأخرى، وبالتالي يجب اتخاذ إجراءات أو خطوات متماثلة في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجيل المتطور من الاتصالات يشكل عامل تهديد ما بين هاتين القوتين، لكونه يرتبط بشكل أساسي بما يسمى بـ "إنترنت الأشياء"، والتي هي بحسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات "بنية تحتية عالمية من أجل مجتمع المعلومات، تمكن الخدمات المتقدمة عبر توصيل الأشياء المادية والافتراضية استناداً إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القابلة للتشغيل البيئي القائمة والمتطورة"³، هذا يعني أن ما يميز هذا الجيل المتطور من تكنولوجيا الاتصالات هو قدرتها على ربط البنى التحتية الموجودة داخل الدولة بمركز اتصالات قادر على التحكم بجميع العمليات الاقتصادية والخدمية والعسكرية للدولة، فضلاً عن أنها ترتبط بالتقنيات العسكرية المتطورة، وزيادة القدرات التجسسية، والقادرة على تغيير موازين القوى العسكرية، مثل الطائرات المسيرة، والصواريخ الموجهة، وحروب الفضاء...، وبالتالي فإن استحواذ الصين على هذا الجيل المتطور من الاتصالات يشكل عامل تهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ترى الصين بأن تقنية 5G هي الوسيلة الأهم بالنسبة لها لتحديث تقنياتها التقليدية، والتي تتسجم مع ما تم طرحه في "وثيقة الكتاب الأبيض"، وهي كما يرى "بول تريولو" ستكون بمثابة الأساس للاقتصاد الرقمي، وتعطي الفرصة للصين بأن تكون لاعباً رئيسياً عالمياً في البنية التحتية التي ستدعم توليد الإنترنت، وتمكين التطبيقات الجديدة مثل المركبات ذاتية القيادة وأتمتة المصانع والمدن الذكية...، وهذا ما يشكل أهمية قصوى بالنسبة لها، نظراً لكونها تعطي إثباتاً بأنها قادرة أن تقود بناء البنية التحتية على الصعيدين المحلي والعالمي، فضلاً عن كونه يعطيها أدوراً متعددة في بناء وإدارة الاقتصاد الرقمي الجديد. وفي سبيل ذلك اعتمدت الصين بشكل رئيسي على شركات التكنولوجيا العاملة في المجال المدني مثل "هواوي" و"ZTE" والتي ساهمت بلعب دور أساسي في وضع معايير تقنيات الـ 5G عالمياً بدعم من الحكومة الصينية. من ناحية أخرى يرى "تريولو" أن الجانب الأهم من النشر السريع لشبكات الجيل الخامس من الاتصالات هو أنه إذا ما نجحت الصين في الاستفادة من تقنيات إنترنت الأشياء والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي... فإنها ستتمكن من تصدير هذه التقنيات إلى دول "مبادرة الحزام والطريق"، وهو ما يمكن تسميته "بطريق الحرير الرقمي" لمبادرة الحزام والطريق.⁴

³ "مبادرة المعايير العالمية بشأن إنترنت الأشياء". موقع الاتحاد الدولي للاتصالات الإلكتروني. شوهدت بتاريخ 2021/11/20. على الرابط

<https://www.itu.int>

⁴ Poul Triolo: "China's Uneven High – Tech Drive: Implication for The United States", study for Center for Strategic and International Studies, Washington, 2020, p: 21 +24.

المطلب الثاني: الاستجابة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية الصينية: تزايد حدة التنافس الاستراتيجي:
إن التحدي الأعظم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في منافستها الاستراتيجية مع الصين، ولاسيما في البعد السيبراني، وسباق ال 5G هو كيفية تأمين نفسها ضد المخاطر المحتملة الناتجة عن أهم جيل متطور من الاتصالات، حيث يبدو بأن استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بدأت تعطي أهمية متزايدة للتهديدات السيبرانية كأحد التهديدات الأساسية التي باتت تواجه الأمن القومي الأمريكي، وهذا الأمر يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية والتكنولوجية في سبيل احتواء قدرات الصين في بناء قدراتها في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس، وقد أنتج ذلك تعقيد حدة التنافس الاستراتيجي ما بين الدولتين لكون هذه التكنولوجيا أصبحت تنطوي على تهديدات للأمن القومي لكلا الجانبين، نظراً لأنه من الممكن لهذه التقنيات التكنولوجية أن تمارس تأثيراتها على تحول موازين القوى الدولية.

• **المخاطر السيبرانية في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي:**

يبدو أن استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بدأت تعطي أهمية متزايدة للقضايا المتعلقة بالتحديات السيبرانية، وذلك نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية من الممكن لها أن تشكل عامل تهديد للأمن القومي الأمريكي، وخصوصاً إذا ما تم احتكارها من قبل القوة المنافسة لها، والتي تتمثل بشكل أساسي بالصين، إذ ترى وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 بأن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بشكل أساسي بالتحديات السيبرانية، إذ تفترض الوثيقة بأنه خلال الفترات الزمنية السابقة تمكنت الولايات المتحدة من حماية نفسها ضد المخاطر البرية والجوية والبحرية والفضائية، مما أتاح لها تأمين حدودها وكامل نطاقها الجغرافي ضد أي نوع من التهديدات العسكرية، ولكن التطورات التكنولوجية فرضت أنماط تهديد جديدة، وهي مخاطر الفضاء السيبراني، والذي يمكن من خلالها -من وجهة نظر الوثيقة- للجهات الحكومية وغير الحكومية شن هجمات ضد المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية الأمريكية، وذلك من دون عبور مادي للحدود، وأن أي ضعف في قدرات الولايات المتحدة في تأمين الحماية للبنية التحتية ضد هذا النمط من الهجمات، يعني أنه يمكن "للخصوم" تعطيل القيادة العسكرية والعمليات المصرفية والمالية والشبكة الكهربائية ووسائل الاتصالات، الأمر الذي يؤثر على مكانتها كدولة عظمى قائدة للنظام الدولي. وتستطرد الوثيقة بالقول أنه يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على ميزتها التنافسية في

هذا المجال، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتقنيات الناشئة ذات الأهمية القصوى للنمو الاقتصادي والأمني، مثل علم البيانات، وتكنولوجيا النانو، وتقنيات الحوسبة المتقدمة، والذكاء الاصطناعي...⁵

تعطي وثيقة الأمن القومي الأمريكي المؤقتة لعام 2021 أهمية متزايدة للقضايا السيبرانية، كأحد التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي من قبل المنافسين له، وهو ما يستلزم إجراءات مضادة تضمن لها مكانتها في هذا المجال، إذ تؤكد الوثيقة بأن الأمن السيبراني سيتمتع بأهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويجب أن يكون هنالك تعاون ما بين القطاع الخاص -أي شركات التكنولوجيا- والحكومة على جميع المستويات من أجل بناء بيئة آمنة للإنترنت، وتركز على ضرورة الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للدفاع ضد الهجمات السيبرانية، وتضيف هذه الوثيقة أيضاً ضرورة المشاركة الدولية للولايات المتحدة في القضايا الإلكترونية، وضرورة "العمل مع الحلفاء" لتشكيل معايير عالمية جديدة في الفضاء السيبراني. وما يميز هذه الوثيقة عن سابقتها بأنها حددت الصين بشكل صريح بكونها مصدر الخطر في المجال السيبراني، وذلك من خلال اعتبارها أن سلوك الحكومة الصينية في مجال "الممارسات التجارية غير العادلة"، و"السرقة الإلكترونية"، يؤدي إلى تقويض قدرة الولايات المتحدة في مجال التقنيات الناشئة، وإلى تراجع مكانتها الاستراتيجية وقدرتها التنافسية.⁶

• **الإجراءات الأمريكية في مواجهة مخاطر تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية: تزايد حدة التنافس الاستراتيجي:**

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نهجين أساسيين في سبيل تقييد قدرات الصين السيبرانية، وهما ينطويان على بعد تقنولوجي - اقتصادي، وساهما بشكل كبير في تعقيد التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي؛ الأول هو ما يعرف بـ "الحرب التجارية" التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التعامل التجاري مع الصين، والثاني هو نقل الشركات التكنولوجية الأمريكية التي تعمل في الصين إلى دول أخرى حليفة للولايات المتحدة، وذلك لمنع الصين من الاستفادة من تقنيات هذه الشركات لتطوير شبكات الجيل الخامس من الاتصالات. فيما يخص الحرب التجارية التي بدأت بها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 في سبيل تقييد قدرات الصين التجارية، والتي نتج عنها إجراءات متبادلة بين الطرفين في فرض تعريفات جمركية متزايدة على البضائع المنتجة في كلا البلدين، فإنها انطوت في جوهرها على منع الصين من أن تصبح المهيمن الأساسي في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، إذ أن فرض تعريفات

For more details see: "National Security Strategy of The United States of America", The White House, ⁵ Washington, 2017, p: 12 + 20.

For more details see: "Interim National Security Strategic Guidance", The White House, Washington, 2021, p: ⁶ 18 + 20.

جمركية متزايدة على الشركات الصينية المختصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، يحد من قدرتها على تصنيع وإنتاج تقنيات الجيل الخامس. حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة التعريفات الجمركية على واردات المنتجات الإلكترونية من الصين بنسبة تصل إلى 25%، بما في ذلك معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذا ما أدى إلى خفض القدرة التنافسية للشركات التكنولوجية الصينية المستهدفة في هذا الأجراء وهم ZTE, Huawei، وإعاقة تنمية صناعات التكنولوجيا الصينية.⁷

شكلت عملية نقل شركات التكنولوجيا الأمريكية العاملة في الصين أحد الإجراءات الأمريكية في الاستجابة لتقييد قدرات الصين في مجال بناء شبكات ال 5G، حيث أن الرؤية الأمريكية "لاستراتيجية الاندماج العسكري - المدني" تقوم على أنها تمثل عامل تهديد لها، وذلك لكونها تنطوي على توظيف شركات التكنولوجيا غير الصينية، بما فيها الشركات الأمريكية، لبناء قدراتها السيبرانية في المجالين العسكري والمدني، إذ يرى تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن الاندماج العسكري - المدني، "يهدد الثقة والشفافية التي تدعم التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الدولية، وأن الأوساط البحثية والشركات الخاصة وفقاً لهذا المنظور الاستراتيجي، سيتم توظيفها في بناء الأنظمة العسكرية المستقبلية لجيش التحرير الشعبي الصيني، وغالباً ما سيكون ذلك من دون علم هذه الشركات أو موافقتها"⁸. ومن ناحية أخرى؛ يرى التقرير السنوي الصادر عن الكونغرس الأمريكي لعام 2020 بأن استراتيجية الاندماج العسكري - المدني لها أعراض أوسع من مجرد الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وأن تبني هذا التوجه الاستراتيجي من قبل الصين يعني بأنه لا يوجد تمييز واضح بين الاقتصاد المدني والعسكري للصين، وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة التكاليف التي ستحملها الشركات الأمريكية والعالمية التي لا ترغب في المساهمة في تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني.⁹ وبناءً على هذه الرؤية؛ قامت العديد من الشركات الأمريكية بإعلان انسحابها من الصين مثل شركة Yahoo، LinkedIn وذلك نظراً لبيئة العمل "غير المناسبة" -على حد تصريحهم- بسبب قانون حماية البيانات الصيني الذي يتطلب من هذه الشركات تقديم بيانات الخصوصية للحكومة الصينية.¹⁰

⁷ Larisa Kapustian, et al.: "U.S – China Trade War: Causes and Outcomes", SHS web of Conferences, No: 70, Paris, 2020, p: 5 + 6.

⁸ "Military – Civil Fusion and The people's Republic of China", U.S Department of States, Washington, <https://www.stste.gov>.

⁹ "Military and Security Developments Involving The People's Republic of China", Annual Report to Congress, Washington, 2020, p:20.

¹⁰ "Yahoo Withdraws From China as Beijing's grip on Tech Firms Tightens", The guardian website, 2\11\2021, seen 12\12\2020, on <https://www.theguardian.com>.

الخاتمة والنتائج:

شكّلت تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا أحد أهم مفردات العلاقة الصينية - الأمريكية على مدى السنوات الأخيرة الماضية، وقد ساهمت في تعقيد حالة التنافس الاستراتيجي ما بين القوتين، نظراً لما تتطوي عليه من حالة تهديد متبادل تؤثر على استراتيجيات وسياسات هاتين الدولتين في التفاعل مع بعضهما البعض، ومن هنا فإن الاستنتاج الرئيسي الذي تتوصل إليه هذه الدراسة هو، أن سعي الصين لامتلاك تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، والإجراءات الأمريكية المضادة في هذا المجال ساهما في تعقيد حالة التنافس الاستراتيجي بين القوتين، والتي سيكون لها انعكاساتها على حالة توازن القوى فيما بينهما. حيث أن الصين قامت بتعديل نهجها الاستراتيجي والذي أصبح يقوم على أساس إعطاء التكنولوجيا البعد الأهم لأمنها القومي، وبناءً على ذلك طرحت مفهوم الاندماج العسكري - المدني القائم على أساس توظيف شركات التكنولوجيا المدنية لخدمة أغراض عسكرية في تحديث جيشها، وقد كانت تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات أحد أهم أوجه هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، والتي تطمح الصين من خلالها إلى أن تصبح "قوة سيبرانية عالمية"، ودفع هذا الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبار أن هذه التوجهات الاستراتيجية من قبل الصين تمثل مصدر خطر بالنسبة لها، حيث ظهر هذا الأمر واضحاً من خلال استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي التي اعتبرت الأمن في المجال السيبراني قضية تمس الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يستلزم ضرورة الحد من قدرات الصين في هذا المجال، وذلك من خلال الدخول في حرب تجارية مع الصين، في محاولة من قبل الولايات المتحدة للتأثير على قدرة الصين في إنتاج شبكات الجيل الخامس من الاتصالات، وأيضاً اعتمدت على سحب شركات التكنولوجيا الأمريكية العاملة في الصين، وذلك لمنعها من الاستفادة من تقنيات هذه الشركات، كل ذلك أدى إلى تعزيز حالة التنافس الاستراتيجي بين القوتين.

- 1- Larisa Kapustian, et al.: **“U.S – China Trade War: Causes and Outcomes”**, SHS web of Conferences, No: 70, Paris, 2020.
- 2- Poul Triolo: **“China’s Uneven High – Teach Drive: Implication for The United States”**, study for Center for Strategic and International Studies, Washington, 2020.
- 3- **“National Security Strategy of The United States of America”**, The White House, Washington, 2017.
- 4- **“National Security Strategic Guidance”**, The White House, Washington, 2021.
- 5- **Military and Security Developments Involving The People’s Republic of China**”, Annual Report to Congress, Washington, 2020.
- 6- **“China’s National Defense in The New Era”**, the state council information office of the people’s Republic of China, Beijing, 2019.
- 7- **“China’s Military Strategy”**, Chinese Ministry of National Defense website, 2015, seen 13/11/2021, on http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887928.htm
- 8- **“Military – Civil Fusion and The people’s Republic of China”**, U.S Department of States, Washington, <https://www.stste.gov>.
- 9- **“Yahoo Withdraws From China as Beijing’s grip on Tech Firms Tightens”**, The guardian website, 2\11\2021, seen 12\12\2020, on <https://www.theguardian.com>.
- 10- **“مبادرة المعايير العالمية بشأن انترنت الأشياء”**. موقع الاتحاد الدولي للاتصالات الالكتروني. شوهدت بتاريخ 2021/11/20. على الرابط <https://www.itu.int>

جريمة الاتجار بالبشر: دراسة في ضوء الاتفاقيات الدولية

أحمد حسان عرنوس*

ملخص

يتناول البحث جريمة الاتجار بالبشر بوصفها جريمة دولية أكثر من كونها محلية، فهناك اهتمام دولي وإقليمي بمعالجة نتائج تلك الجريمة على المستوى الدولي والمحلي. ويركز البحث على توضيح ماهية جريمة الاتجار بالبشر وكيونتها الأساسية، كما يناقش البحث أهمّ الاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة تلك الجريمة الدولية. ويستخلص البحث تقديم رؤية حول مجموعة من التوصيات المقترحة لمعالجة جريمة الاتجار بالبشر في الجمهورية العربية السورية على كافة المستويات الممكنة.

الكلمات المفتاحية: الاتجار بالبشر، مكافحة الجريمة المنظمة، الاتفاقيات الدولية.

* إجازة في العلوم السياسية، ماجستير في العلاقات الدولية

The crime of human trafficking: a study in the light of international conventions

Abstract

The research deals with the crime of human trafficking as an international crime rather than a local one. There is an international and regional interest in addressing the consequences of that crime at the international and local levels. The research focuses on clarifying the nature of the crime of human trafficking and its basic entity, and as the research discusses the most important international conventions concerned with confronting this international crime, and as the research concludes, it presents a vision on a set of proposed recommendations to address the crime of human trafficking in the Syrian Arab Republic at all possible levels.

Keywords: Human trafficking, combating organized crime, international conventions.

مقدمة:

تُعدُّ جريمة الاتجار بالبشر أحد أخطر الجرائم الدولية الراهنة، وتجلّى ذلك بسبب نتائج العولمة الرقمية والاقتصادية والتي تؤدي بالضرورة دوراً مساعداً في سهولة اتباع وسائل حديثة من قبل مُرتكبي جرائم الاتجار بالبشر. واللافت في الأمر هو ازدياد حجم تلك الجريمة الدولية، وخاصةً بعد نتائج الصراعات الدولية والإقليمية والتي شهدتها المنطقة العربية في الفترة ما بين 2011 إلى 2021.

علاوةً على ما تقدم؛ سعى المجتمع الدولي بشكل عملي لمواجهة تلك الجريمة، ومنذ عام 2000 جاءت اتفاقية "البيرمو" لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2003. وقد ألحق بها ثلاثة بروتوكولات*¹، ومنها بروتوكول "منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال".

إشكالية البحث:

بما أن جريمة الاتجار بالبشر تعتبر جريمة دولية، وهي تتطلب مقارنة مبتكرة تقوم على الاسترشاد بالقوانين والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن تفعيل التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة وملاحقة عصابات الإجرام الدولية المرتكبة لتلك الجريمة، وبالتالي تتجلى مشكلة البحث من خلال معرفة مدى أهمية الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وي طرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية؟

من خلال التساؤل الرئيسي السابق تتجلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي ماهية جريمة الاتجار بالبشر؟
- 2- ما هي أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بجريمة الاتجار بالبشر؟
- 3- ما هي أهم الخطوات المتخذة على المستوى الدولي والإقليمي لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر؟

¹ البروتوكولات الثلاثة*: تم إلحاق ثلاثة بروتوكولات مكملة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ فالأول هو "منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص"، والثاني "مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"، وأما الثالث "مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال إثراء المعرفة العملية (التطبيقية)، والعلمية (النظرية) في مجال القوانين والتشريعات الدولية، والخاصة بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، كما تتجلى أهمية البحث من خلال التوصل إلى فهم منهجي حول طبيعة تلك الجريمة.

أهداف البحث:

- التعرف على ماهية جريمة الاتجار بالبشر.
- تسليط الضوء على أهم التشريعات الدولية والاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة جريمة الاتجار بالبشر.

تقسيم البحث:

- المطلب الأول: ماهية جريمة الاتجار بالبشر.
- المطلب الثاني: التشريعات والاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة جريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الأول: ماهية جريمة الاتجار بالبشر

يعيش عالم اليوم في أشد حالات القسر والإكراه، سواءً في داخل المجتمعات المنهكة اقتصادياً واجتماعياً إثر الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال، أو فيما بين الدول الكبرى حول المنافسات الجيوبولوتيكية الراهنة والمستقبلية. وتتمثل حالة القسر الإكراهي الاجتماعي المنظم كصورة جوهريّة من أشكال الاتجار بالبشر، فتلك الجريمة الدولية تقوم كينونتها الأساسية على فكرة "الإكراه والقسر والإجبار"، مثل: (تجنيد إكراهي للأطفال والمراهقين في نزاعات مسلحة، أو إكراه النساء على ممارسة الدعارة، أو إكراه مهاجرين غير شرعيين على العمل القسري، ... وغير ذلك)، وبالتالي فإنّ تمديد فكرة "القسر والإكراه" وممارسته من قبل مُرتكبي جرائم الاتجار بالبشر قد أصبحت تتنوع وتتوسع في سياق عالمي تسيطر عليه عولمة الخوف، وعولمة الرهانات الأمنية وتكنولوجيا الجبروت (القسري والإكراهي)¹.

قبل أن يتم تعريف جريمة الاتجار بالبشر؛ لا بد من التنويه تاريخياً لنشوء تلك الظاهرة الإجرامية الدولية، حيث تعود تلك الجريمة إلى ما يُعرف بـ "تجارة الرقيق الأفريقية"²، وذلك عندما كانت القارات الأمريكية والأوروبية متورطة كمشتريين للأفارقة العبيد، ولكن في عام 1807 جاء قانونٌ ضد العبودية من قبل البريطانيين، وأيضاً اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 1808 حظرَ تجارة العبيد³، وبعد توقف تجارة الرقيق الأفريقية ظهرت "تجارة الرقيق الأبيض"⁴، ثم في عام 1904 تم التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع "الاتجار بالرقيق الأبيض"، وأيضاً اتفاقية أخرى في عام 1910، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1921 وقعت 33 دولة في مؤتمر دولي لعصبة الأمم الاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالنساء والأطفال، وأما بعد الحرب العالمية الثانية تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص

¹ برتران بادي ودومينيك فيدال. من يحكم العالم؟ أوضاع العالم 2017. ترجمة: نصير مروة. بيروت- لبنان. مؤسسة الفكر العربي. 2016. الطبعة الأولى. ص: 131.

² تجارة الرقيق الأفريقية*: مصطلح يشير إلى تجارة العبيد الذين تم نقلهم عبر المحيط الأطلسي من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وكان نقل العبيد يتم عبر السفن البرتغالية والبريطانية والفرنسية والإسبانية والهولندية والأمريكية، واستخدم هؤلاء العبيد للعمل في مزارع البن والقطن والكاكاو وقصب السكر والأرز، ومناجم الذهب والفضة، وصناعات التشييد والبناء ونقل الأخشاب، والخدمة في المنازل.

³ عبد القادر سلاماني. نظرة القانون الأوروبي لظاهرة الرق ودوافع إلغائه. مجلة مصرياً للدراسات المصرية الأفريقية. المجلد 1. العدد 1. الشتاء 2021. ص: 23.

⁴ تجارة الرقيق الأبيض*: مصطلح أطلق على استغلال النساء من كافة الأعمار للقيام بأعمال وأشياء يُجبرن عليهن، وهذا الشيء موجود منذ القدم ولكن اتخذ طابعاً جديداً في الفترات السابقة، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دول ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً، فانتشر الفساد والمافيا وغرر بمئات الآلاف من فتيات أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبعض الدول في جنوب شرقي آسيا، والآن انتشرت بشكل واسع في بعض دول منطقة الشرق الأوسط على إثر أزمات واضطرابات ما بعد عام 2011.

واستغلال دعارة الغير في عام 1949¹. وتلك كانت المراحل التاريخية لفكرة مواجهة جريمة الاتجار بالبشر. وعلى الرغم من اختلاف التسمية تاريخياً بين الرق أو العبودية أو حديثاً "الاتجار بالبشر" فإن طبيعة تلك الجريمة الدولية لا تختلف. تتعدد تعريفات مفهوم الاتجار بالبشر -في الإطار العام- وفقاً لفقهاء القانون الدولي الجنائي، ولكن اتفق الفقه الدولي على تعريف ذلك المفهوم من خلال ما جاء في بروتوكول "منع ومعاينة وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال" المكمل لاتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، حيث حدد هذا البروتوكول تعبير "الاتجار بالأشخاص" بأنه يعني "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"². وبالتالي؛ ومن خلال المفهوم السابق يتحدد الفعل الإجرامي والوسيلة المستخدمة في ارتكاب تلك الجريمة، والتي من الممكن توضيحها حسب أحدث دليل تشريعي خاص بـ "بروتوكول الاتجار بالبشر" أصدرته الأمم المتحدة لعام 2020، والذي أشار إلى وسائل تلك الجريمة وأهمها: (التجنيد، النقل، الإيواء، الخداع أو الاحتيال، استغلال حالة استضعاف، إساءة استعمال السلطة)³.

ومن أحد التعريفات المبسطة لجريمة الاتجار بالبشر أنه: "صورة حديثة للعبودية والاسترقاق، تمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، ويتضمن تجنيد ونقل وترحيل وإيواء واستقبال الأشخاص بغرض الاستغلال"⁴. ومن جانب آخر لا بد من التنكير بأن الاتجار بالبشر يزدهر عندما يحدث غياب أو ضعف في تأثير سيادة القانون، ولهذا تشكل حالات الصراع المسلحة (الدولية وغير الدولية) تربة خصبة لانتشار هذه الجريمة الدولية بكافة صورها ومظاهرها، سواء كانت بغرض استغلال

¹ اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، عرضت للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 317 (د-4) في 2 كانون الأول/ديسمبر 1949، ودخلت حيز التنفيذ في 25 تموز/يوليو 1951، فقرة: الديباجة.

² بروتوكول منع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، المادة 3، المصطلحات المستخدمة، الفقرة (أ).

³ Legislative Guide for The Protocol to Prevent Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, VIENNA, 2020, p 29.

⁴ عماد الدين محمد كامل عبد الحميد، جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة التاسعة، العدد 1، العدد التسلسلي 33، آذار/مارس 2021، ص 493.

الأشخاص للعمل في "الدعارة" أو أي أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الاتجار بالأطفال، أو الأعضاء البشرية، أو غير ذلك من الممارسات الإجرامية الدولية الخطيرة¹.

يُجدر بالذكر بأن هناك جريمة أخرى مشابهة ومُرتبطة بجريمة الاتجار بالبشر، وهي جريمة تهريب البشر، أو تهريب المهاجرين، وقد يصعب عملياً التمييز بين "حالة اتجار" و"حالة تهريب" لأسباب عديدة ومنها²:

- يمكن أن يصبح المهاجرون المهربون ضحايا للاتجار بالأشخاص.

- يمكن أن يعمل المتاجرون كمهربيين أيضاً بنفس الوقت، وأن يسلكوا نفس الطرق لكل من الاتجار والتهريب.

- يمكن أن تكون ظروف الأشخاص المهربيين سيئة إلى حد يصعب فيه تصديق أنهم وافقوا على عملية التهريب.

بناءً على ما تقدم؛ يمكن القول بأن جريمة الاتجار بالبشر تقوم على مجموعة واسعة من الأنشطة والتي تنطوي على استغلال البشر من أجل الربح باستخدام أساليب جسدية ونفسية بهدف السيطرة عليهم للقيام بأفعال معينة. وسواءً كان الاحتيال أو الخداع أحد الطرق التي يستخدمها مرتكبو جرائم الاتجار بالبشر، فإن التمويه والخداع والاحتيال يبقى مرحلة أولية، في حين الإخضاع والقسر والإكراه والاستعباد هو النتيجة النهائية لجرائم الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: التشريعات والاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة جريمة الاتجار بالبشر

أدرك المجتمع الدولي خطورة جريمة الاتجار بالبشر، فالتعاون الدولي والإقليمي شرط أساسي لنجاح مواجهة أي جريمة منظمة عبر وطنية. وبما أن جريمة الاتجار بالبشر لها أبعاد دولية ومنظمات إجرامية دولية تسعى لتأمين مصالحها الخاصة، فقد ظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بضرورة التصدي لتلك الجريمة. ويجدر بالذكر أن أفضل صك دولي يعالج ظاهرة الاتجار بالبشر هو البروتوكول الأول "منع الاتجار بالبشر"، حيث يُشكل تعزيزاً لتوافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن الحاجة إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وهو أول صك قانوني يحدد مسؤوليات الدول بشأن منع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه، كما أن هذا البروتوكول يُعد أداة مرجعية رئيسية تستخدمها البلدان من أجل تطوير النهج التي تتبعها على الصعيد الوطني لمكافحة تلك الجريمة، ولتصميم أطر السياسات العامة الإقليمية، وللاسترشاد بها في التعاون الدولي في هذا المجال، وقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 25/كانون الأول/ديسمبر 2003³.

¹ برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا: الجرائم المرتبطة بالنزاع، بيروت-لبنان، إصدارات الأمم المتحدة الأسكوا ESCWA، 2018، ص 5.

² مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إصدارات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (د.ت)، ص 7.

³ مكافحة الاتجار بالأشخاص. كتيب إرشادي للبرلمانيين. إصدارات: الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC. (د.ت)،

وقد جاء في المادة التاسعة من بروتوكول "منع الاتجار بالبشر" اختصاصات وتدابير واسعة لمواجهة تلك الجريمة، وذلك وفقاً لما يلي¹:

1- تضع الدول الأطراف سياسات وبرامج وتدابير أخرى شاملة من أجل:

أ- منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص،

ب-ماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من معاودة إيذائهم.

ج-تسعى الدول الأطراف إلى القيام بتدابير، كالبحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

2-تشمل السياسات والبرامج والتدابير الأخرى حسب الاقتضاء، التعاون مع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات ذات الصلة وسائر عناصر المجتمع المدني.

3-تتخذ الدول الأطراف أو تعزز -بوسائل منها التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف- تدابير لتخفيف وطأة العوامل التي تجعل الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مستضعفين أمام الاتجار، مثل الفقر والتخلف وانعدام تكافؤ الفرص.

4-تعتمد الدول الأطراف أو تعزز تدابير تشريعية أو تدابير أخرى، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بوسائل منها التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل صد الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي تفضي إلى الاتجار.

وأما فيما يخص التعاون الدولي في المسائل الجنائية الخاصة بمواجهة جرائم الاتجار بالبشر؛ فقد أرسى المجتمع الدولي قواعد ومبادئ هامة في ذلك المجال، ومنها ما يلي²:

1-إرساء الولاية القضائية: تقتضي اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الاتجار بالأشخاص بأن على الدول تأكيد سريان ولايتها القضائية بشأن التحقيق في جميع الأفعال المجرمة، وملاحقتها قضائياً والمعاقبة عليها، وذلك وفقاً لمبدأ "الولاية القضائية الإقليمية" للبلد المعني، بما في ذلك مراكبه البحرية وطائراته. ولكن تشجع أيضاً اتفاقية الجريمة المنظمة على تأكيد الولاية القضائية على أساس خارج النطاق الإقليمي، أي المقدر القانوني لدى حكومة ما على ممارسة سلطتها على نطاق يتجاوز حدودها العادية.

¹ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، المادة 9.

² مكافحة الاتجار بالأشخاص. كتيب إرشادي للبرلمانيين. إصدارات: الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، (د.ت)، ص: 92 وما بعدها.

2- تسليم المجرمين: أي تسليم مُرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، سواء كانوا مشتبه بهم أو مدانون، وتتعهد الدول الأطراف بمقتضى اتفاقية الجريمة المنظمة بإدراج جريمة الاتجار بالأشخاص في كل معاهدة لتسليم المجرمين تُبرم فيما بينها، وأما الدول التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة، فيجب عليها الاعتراف بالاتجار بالأشخاص باعتباره من الأفعال الإجرامية التي تستوجب تسليم مُرتكبيها فيما بينها.

3- تبادل المساعدة القانونية: تقوم بلدان المنشأ والعبور والمقصد بتبادل المساعدة القانونية فيما بينها، وذلك لكي تتمكن من اتخاذ إجراءات عمل فعالة لضمان القيام بالتحريات والتحقيقات الخاصة بشأن المتاجرين بالأشخاص وبملاحقتهم قضائياً، ومن أمثلة تلك المساعدة القانونية (الحصول على أدلة إثبات أو أقوال أشخاص، تبليغ مستندات قضائية، تنفيذ عمليات تفتيش وضبط، فحص أشياء ومواقع، تقديم أصول سجلات حكومية أو مصرفية أو مالية، تعرّف على عائدات جرائم).

4- تدابير المراقبة الحدودية وأمن الوثائق ومراقبتها ومشروعيتها وصلاحتها: وفقاً لبروتوكول الاتجار بالأشخاص؛ يجب على الدول أن تعزز تدابيرها الخاصة بالمراقبة الحدودية، ورصد وسائل النقل لكيلا تُستخدم على نحو غير قانوني، وكذلك اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان سلامة وأمن وثائق السفر أو الهوية، والتحقق من صلاحيتها عند طلب ذلك.

5- التعاون في مجال إنفاذ القانون بما في ذلك تبادل المعلومات: تقتضي اتفاقية الجريمة المنظمة من الدول الأطراف بأن تتعاون على نحو وثيق فيما بينها من أجل تعزيز فاعلية تدابير إنفاذ القانون، والرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وينبغي اتخاذ تدابير على المستوى الوطني من أجل إنشاء قنوات اتصال بين السلطات المختصة، وكذلك تسهيل تبادل المعلومات على نحو سريع وآمن فيما بينها. كما ينص بروتوكول الاتجار بالأشخاص على أن تتعاون الدول فيما بينها من أجل تحديد ما يلي (الفقرة 1 من المادة 10 للبروتوكول):

أ- ما إذا كان الأفراد الذين يعبرون حدوداً دولية، أو يشعرون في عبورها، بوثائق سفر تخص أشخاصاً آخرين، أو بدون وثائق سفر، سواء كانوا من مُرتكبي الاتجار بالأشخاص أو من ضحاياه.

ب- أنواع وثائق السفر التي استعملها الأفراد أو شرعوا في استعمالها لعبور حدود دولية بهدف الاتجار بالأشخاص.

ج- الوسائل والأساليب التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لغرض الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تجنيد الضحايا ونقلهم، والدروب والصلات بين الأفراد والجماعات الضالعة في ذلك الاتجار، والتدابير الممكنة لكشفها.

6- حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وتقديم المساعدة إليهم: تعمل الدول على تعزيز إجراءات الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً من أجل تسهيل إعادة الضحايا إلى بلدانهم الأصلية والإسراع في ذلك، ويُفضّل أن تكون عودة طوعية

لا قسرية. وقد أكد بروتوكول الاتجار بالأشخاص على تدابير تتيح التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي لضحايا الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً توفير ما يلي (الفقرة 3 من المادة 6 للبروتوكول):
أ- السكن اللائق.

ب- المشورة والمعلومات، خصوصاً فيما يتعلق بحقوقهم القانونية، بلغة يمكن لضحايا الاتجار بالأشخاص فهمها.

ج- المساعدة الطبية والنفسانية والمادية.

د- فرص العمل والتعليم والتدريب.

في الختام لا بد من الإشارة إلى بيانات التقرير الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2020 والصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي يشير إلى عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفة والمبلغ عنها. ففي عام 2018 بلغت 49,032 ضحية¹. كما يؤكد التقرير إلى أنه نتيجةً لتداعيات انتشار وباء كورونا عالمياً COVID-19، فإن العالم يواجه اليوم أزمة اقتصادية وشيكة من شأنها زيادة البطالة على الصعيد العالمي، وتوسيع نطاق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتشير التوقعات الحالية حسب التقرير بأن الركود الاقتصادي بعد وباء كورونا، والمشار إليه فيما يسمى بـ "الركود البؤس" سيشمل انخفاضاً بنسبة 6.2% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، مما يجعله الركود الأشد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية²، وبالتالي إن التأثير المحتمل على مشهد الاتجار بالبشر سيكون أشد وطأة في جميع أنحاء العالم، وبحسب التقرير أيضاً تشير بيانات البنك الدولي بأنه سينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى -8% في اللاتينية أمريكا، و-5.3% في إفريقيا جنوب الصحراء، و-4% في جنوب آسيا لعام 2020، ولذلك يؤكد التقرير بأنه من المحتمل أن تزداد تدفقات الاتجار بالأشخاص والتي تؤثر على هذه البلدان بشكل كبير³.

يُستنتج مما سبق مدى وجود إرادة سياسية دولية لتأطير قواعد قانونية وإجراءات عملية لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر، وأن أي جريمة دولية تتطلب إجراءات وقواعد تكون شاملة. هذا فضلاً عن ترسيخ فكرة التعاون القضائي الجنائي فيما بين الدول.

¹ Global Report On Trafficking in Persons 2020, UNODC, January 2021, p 25.

² The previous reference, p 69.

³ The previous reference, p 76.

توصيات:

- على المستوى الأكاديمي والبحثي؛ يجب أن تولي الحكومة السورية عناية خاصة لعقد العديد من المؤتمرات والندوات والورشات المعنية بمعالجة جرائم الاتجار بالبشر، سواءً على الصعيد الداخلي أو الدولي. فالعمل المعرفي والبحثي في ظل الأزمات يبقى له الأولوية على العمل الأمني في مواجهة أي جريمة.
- على المستوى الاقتصادي؛ يجب أن تضع الحكومة السورية على رأس أجنداتها الوطنية تحسين الظروف المعيشية، ومحاربة جميع أشكال ومظاهر العوز الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم الدعم لأدنى طبقات المجتمع، وذلك لأن أي فشل في هذا الأمر سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة انتشار جرائم الاتجار بالبشر.
- على المستوى الاجتماعي؛ يجب أن تقوم الحكومة السورية بتوسيع إنشاء مراكز الرعاية والحماية لضحايا جرائم الاتجار بالبشر، وأيضاً زيادة الدعم للمؤسسات الخيرية والعمل التطوعي، كونها تساهم في الحد من حالة تدهور الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المجتمع السوري.

قائمة المراجع العربية:

أولاً_ الكتب:

1. برتران بادي ودومينيك فيدال. من يحكم العالم؟ أوضاع العالم 2017. ترجمة: نصير مروة. بيروت- لبنان. مؤسسة الفكر العربي. 2016. الطبعة الأولى.

ثانياً_ الدوريات:

1. عبد القادر سلاماني. نظرة القانون الأوروبي لظاهرة الرق ودوافع إلغائه. مجلة مصريقيا للدراسات المصرية الإفريقية. المجلد 1. العدد 1. الشتاء 2021.
2. عماد الدين محمد كامل عبد الحميد. جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. السنة التاسعة. العدد 1. العدد التسلسلي 33. آذار/مارس 2021.

ثالثاً_ الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير. عرضت للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 317 (د-4) في 2 كانون الأول/ديسمبر 1949. ودخلت حيز التنفيذ في 25 تموز/يوليو 1951.
2. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.

رابعاً_ الدراسات والتقارير الدولية:

1. مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إصدارات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (د.ت).
2. مكافحة الاتجار بالأشخاص. كتيب إرشادي للبرلمانيين. إصدارات: الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC. (د.ت).

List of references in English:

1. Global Report On Trafficking in Persons 2020, UNODC, January 2021.
2. Legislative Guide for The Protocol to Prevent Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, VIENNA, 2020, p 29.

Development in Syria from the perspective of innovation Triple Helix Model as an analytical framework

Ibrahim Alnafrah*

Abstract

The instability in the Syrian economic development path before and during the war lead to an absence of a clear national vision or identity. This, in turn, was reflected, particularly, in the absence of a national strategy for innovation that would solve the problem of poor productivity and ineffective solutions provided in light of the scarcity of resources and international economic sanctions. This study aims to analyze the development path before and during the war in Syria. We also aim at analyzing the structural imbalance in the Syrian economy resulting from the absence of national economic identity. In this study, we introduce the triple helix model as an analytical approach to build a national innovation system in post-war Syria in which innovation is the source of added value.

Keywords: syria, development, innovation.

* Ph.D. Lecturer, Damascus University, Faculty of economics

Introduction

During the past two decades, Syria witnessed radical economic, social and political transformations and shocks that changed the structure of the Syrian economy and obliterated its features, to the extent that it became difficult to determine the development trajectory of which the process of drawing up national economic plans takes place.

The absence of the development path in Syria before and during the war created a state of uncertainty for economic and social actors. This stage did not witness an influx of large foreign investments or increases in productivity in any of the basic economic sectors resulting from an increase in investment spending by the private or government sectors.

The instability of the development path in the Syrian economy, especially during the conflict constituted an important obstacle to the actors to participate in the economic reconstruction in the post-conflict phase. Therefore, what is required is to define an identity and a clear development path within which economic strategies and policies are drawn up and outline the economic targets of the next stage.

Regarding the Syrian development path in the field of innovation, it is noticeable that there are no serious policies in this field. To this day, there is no national strategy for innovation and technology in Syria in the scientific sense of the word. What exists are some policy papers that were not built on scientific foundations as was done in other countries. So, once again, even at the innovation level, Syria lacks a clear development path that defines the roles and relationships of actors in the innovation system in terms of providing institutional frameworks and national strategies through which actors can work at different economic levels.

In this study, we aim at analyzing the development trajectory in Syria during the past two decades in general, giving the innovation path a special focus. That is, we will analyze the expected development paths from the perspective of innovation, and we will show how innovation-based development can contribute to solving many outstanding issues that affect the life of Syrian citizens.

This study is based on two basic hypotheses:

H1: The development path in Syria does not have a clear economic identity and suffers from instability.

H2: The innovation-based development path is the best alternative solution to accelerating economic growth in the post-war period.

Theoretical background and literature review

The development path in any country depends heavily on the development priorities imposed by the objective reality of the country's stage of economic development. Therefore, the path of development varies

from country to country, and in the same country varies from one stage to another. What applies to the economy in the peace phase does not apply in a period of war or political instability¹. Consequently, there is a near consensus in previous studies that war-phase development policies cannot be innovation-oriented because of the priorities imposed by war in providing services and basic goods to citizens and improving conditions for physical production².

On the other hand, other studies show that even in times of war there are signs of continuity in innovative activities that achieve three overlapping objectives: securing a sustained income for the dynamics of conflict, avoiding the negative effects of conflict, and exploiting the lucrative opportunities created by conflict^{3,4}. An example is the case of Somalia, where the government was almost absent, although five private airlines emerged following the collapse of the state in 1991.

The pattern of entrepreneurship or innovative activities that emerge during a conflict creates a web of economic interests that makes peacebuilding very difficult and prevents the successful building of a post-conflict economic system. This power in the hands of the pioneers of war comes from the funding of political leaders during the conflict⁵. This force is being translated into an instrument to diminish the role of State institutions in the reconstruction phase⁶. Based on this understanding of the dynamics of entrepreneurship during conflict and in the post-conflict phase, it is important to adopt policies that redirect and refocus innovative activities towards activities that support peace and horizontal equality between existing and potential actors in the reconstruction phase. In other words, a shift in entrepreneurial activities from the crony entrepreneurship that is interested in the distribution of power and power centers to more productive entrepreneurship that serves all and meets the needs of society in the reconstruction phase.

Syria's development paths over the past two decades

Any attempt to analyze Syria's development path must be based on the structural changes that have taken place in the Syrian economy resulting from the shift in macroeconomic policies and the international economic changes that have accompanied them.

The development path in Syria over the past two decades (2000-2020) is divided into three main phases:

- **The social economy-oriented path (2000-2005)** is an extension of a long period before it began in 1963 when the Syrian economy experienced internal and external changes that affected its development path. For example, the 1970s were a pivotal turning point in economic policies towards openness and the expansion of private sector participation in economic activity, represented or demonstrated by the adoption of economic pluralism. Later, as a result of the crisis of the 1980s, Syrian policymakers were forced to expand the participation of the private sector in economic activity, but under state supervision. The result of this phase was the passage of Investment Act No. 10 in 1991, which in turn was accompanied by political openness. The process of transformation of the socialist-oriented development path continued, but on the ground, the situation was different as a result of substantive changes during the 1970s and 1980s. Between 2000 and 2005, the Syrian economy experienced an expansion in commercial activities and an increase in the role of the services sector at the expense of other pivotal sectors such as agriculture and industry. At this point, we are beginning to see a shift in the identity and structure of the Syrian economy towards liberalization and increased reliance on the commercial private sector.

¹ Wayne Nafziger, E., & Auvinen, J. (2002). Economic Development, Inequality, War, and State Violence. *World Development*, 30(2), 153–163. [https://doi.org/10.1016/S0305-750X\(01\)00108-5](https://doi.org/10.1016/S0305-750X(01)00108-5)

² Murdoch, J., & Sandler, T. (2002). Civil wars and economic growth: A regional comparison. *Defence and Peace Economics*, 13(6), 451-464.

³ Nafziger, E.W. (2006). 'Development, Inequality and War in Africa', *Economics of Peace and Security Journal* 1 (1): 14–19.

⁴ Collier, P., A. Hoeffler, and D. Rohner (2006). 'Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War', CSAE Working Paper WPS2006-10, Oxford: Centre for the Study of African Economies, University of Oxford.

⁵ Addison, T. (2001). 'Reconstruction from War in Africa: Communities, Entrepreneurs and States', WIDER Discussion Paper 2001/18, Helsinki: UNU-WIDER.

⁶ Ibrahim, A., & Marah, A. (2018). A comparative analysis of national innovation systems' structures and their developmental impacts (Evidences from BRICS countries). *Научный журнал НИУ ИТМО. Серия «Экономика и экологический менеджмент»*, (1).

- **Social market economy path (2005 - 2011):** In 2005, economic policymakers in Syria announced a new development path with a link to the social market economy. This new path was intended to establish the process of liberalization of economic openness to avoid the negative effects of the dynamics of the capital market through the Government's role in controlling monopolistic practices or any activity that alerted the failure of the market to perform its functions. But what has really happened during this phase is the absence of a national economic strategy that brings about a smooth shift or transition towards a social market economy, and we have noticed a partial lifting of support for agricultural activities and support for commercial and service activity. This lack of economic identity has contributed to the instability and dislocation of economic policies, leading to the erosion of the middle class, high unemployment, and increased polarization in Syrian society, which will later play a pivotal role in fuelling the dynamics of the conflict.
- **Emergency path (2011-2020):** In 2011, the conflict in Syria began with catastrophic economic, social, and humanitarian consequences. At the economic level, the war has had major negative effects both on the production base and on physical and financial capital, infrastructure, and public utilities. The conflict in Syria has negatively affected all sectors of the economy, imposing a different form of resource allocation towards militarization, spending on the defense sector, and focusing on relief activity. The logic of relief has imposed itself on all of Syria's policy-making joints. All economic and social policies adopted during this period were temporary, and there was no strategic economic vision imposed by mechanisms for the subsequent development of conflict dynamics. So again, the development path in Syria is missing, but for more objective reasons.

The development tracks presented earlier make it clear beyond any doubt that Syria's economic policymaking has not experienced or possessed a long-term national identity or vision. It has become more transformative in the negative sense of the instability of the economic policy environment that would create an incentive for economic actors at various levels to act and contribute to sustainable economic growth.

A different approach must therefore be adopted to build the development path in Syria, especially since the armed conflict has ceased and the political process is in progress. What is now needed at the economic level is a contemporary development vision that contributes not only to the return of economic activity but also to the creation of sustainable and highly productive economic growth. This desired path cannot be achieved through traditional development frameworks. A new development path based on innovation must therefore be adopted as a tool both at the policy level and at the level of economic activities.

In this context, the following question must be answered:

How can innovation create a path or development pathways that accelerate economic reconstruction?

There are many channels through which innovative activities can create developmental paths that contribute to the acceleration of post-conflict growth and development in Syria.

The *first* of these channels is the pattern of innovation adopted at the national level. Here, a choice must be made between radical innovation and incremental innovation. Incremental innovation is based on existing corporate capabilities in the economy and takes the form of the spread of economically useful knowledge among firms. Radical innovation contributes to the creation of revolutionary solutions to problems in the economy in an innovative way and is the best tool for catching up, mainly through FDI. Studies suggest that what countries emerging from war or conflict need is radical innovation to break the traditional patterns that prevailed before and during the conflict.^{7,8}

The *second* channel through which innovative activities can create modern development paths is that innovative activities break the rent pattern in all its forms - land rents, internal wealth, aid rents, and external remittances. Innovative activities by creating new opportunities in the economy can expel rents from

⁷ Alnafrah, I., & Mouselli, S. (2020). Constructing the reconstruction process: a smooth transition towards knowledge society and economy in post-conflict Syria. *Journal of the Knowledge Economy*, 11(3), 931-948.

⁸ Alnafrah, I., Mouselli, S., & Bogdanova, E. (2020). The nexus between digitisation and knowledge-based economy in low-income countries: the case of post-conflict Syria. *International Journal of Knowledge-Based Development*, 11(2), 123-146.

economic activities, thereby establishing a development path based on a culture of economic value-added products based on innovation rather than traditional sources. This pattern of paradigm change is most effective as a result of internal dynamics that change the economic system from within, not a reaction or response to external pressure.

The *third* channel is the involvement of actors in innovative activities and entrepreneurship in the production of public goods such as finance, roads, water systems, energy, and education. This channel must be established through legal and institutional frameworks for public-private participation so that the rights of the private sector involved in the production of public goods are preserved and protected. The success of this channel is an important step in the conduct and acceleration of the reconstruction process and paves the way towards a clear national economic development identity based on a public-private partnership to meet the needs of citizens in free contractual relations.

The *last* channel is innovative projects created during the reconstruction phase, which reduce the likelihood of conflict once again by providing jobs for citizens, thus allowing them to move on to the social ladder. This channel plays a role in creating and protecting social stability by providing a fair income and reducing poverty rates, thereby excluding the most important causes of polarization and social agitation, which may threaten the resurgence of conflict.

What has been mentioned previously are some of the channels through which innovation can contribute to a different development approach from what is currently circulating among policymakers. In order to ensure the operation of these channels, an analytical framework must be provided to clarify the mechanism through which actors in the national innovation system will work and interact in order to form a national identity based on innovation as a mutually reinforcing objective and path.

The framework presented in this study is the triple helix model that brings together the main actors in any innovation system, namely government, business and universities. The term national innovation system is not a new term. It was introduced by Freeman in 1982⁹ and Lundvall in 1992¹⁰, where they define the national innovation system as a set of activities of private and public sector enterprises that include the creation, transfer, and diffusion of new technology. That is the set of actors and relationships among them in creating, sharing, and using new knowledge.

This means that the national innovation system consists mainly of three main components:

- **Actors:** They are the government, the business sector, the universities.
- **Relationships:** The whole relationship between the three actors.
- **The subject of work:** Technology, innovation, and new knowledge.

Thus, innovative activities within the economy take place within three spheres: Actors, relationships, and functions, as shown in figure 1:

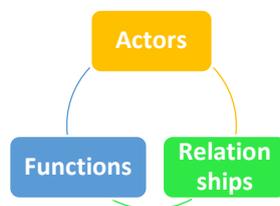


Figure 1. Spheres of Action of the Innovation-Based Development Path

To ensure effective and efficient functioning of the national innovation system, the work of the key components of the system must be mutually reinforcing: government, business, universities. In this context,

⁹ Freeman, C. (1982), *The Economics of Industrial Innovation*, second edition, Cambridge (Mass.): MIT Press

¹⁰ Lundvall, B-Å. (ed.) (1992), *National Systems of Innovation: Towards a Theory of Innovation and Interactive Learning*, London: Pinter Publishers.

this study proposes the triple helix model as an analytical framework for the activities of elements of the national innovation system.¹¹

What characterizes this analytical framework is its coverage of all key actors engaged in or influencing innovative activities.¹² Universities play the role of producer of new technical and scientific knowledge that takes different forms of intellectual property such as patents, copyrights, industrial models, software, and others. In turn, private companies play the role of commercial exploiters of the technical knowledge and intellectual property produced by universities. However, this requires strong bridging institutions between the two areas. These institutions include but are not limited to business incubators, technological incubators, techno-parks, and industrial clusters. The production, exchange, and distribution of innovations take place within the framework of contractual relationships regulated by the Government through the provision of institutional and legal frameworks to ensure the progress of innovation among other actors. This relationship between these actors can be expressed as follows:

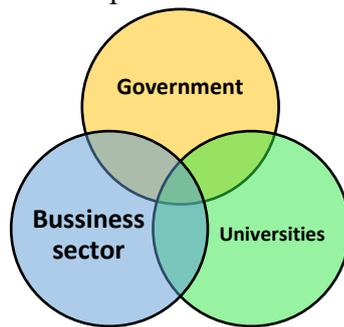


Figure 2. Actors in the triple helix model.

The adoption of this type of economic relations within the framework of a comprehensive national plan for all sectors would create regional innovation sub-systems in Syria, which could then be a system of national innovation that would shape and define the identity of the Syrian economy as an innovation-based economy, where innovation is a generator of economic growth and sustainable development.

The triple helix model provides flexibility in determining the short-term development path in terms of determining the developmental role of the State and identifying mechanisms for developing the dynamics of the relationship between government and other actors in the production and exchange of innovations at the national level.

In the early post-conflict recovery phase, a development path could be adopted, with the Government having a greater developmental role than other actors because of the need for a guarantor of the investment and financing environment in the early stages of reconstruction. The relationship between the actors in the national innovation system can therefore be expected as follows:

¹¹ Leydesdorff, L. (2010). The knowledge-based economy and the triple helix model. *Annual Review of Information Science and Technology*, 44(1), 365–417. <https://doi.org/10.1002/aris.2010.1440440116>

¹² Leydesdorff L., E. H. (1996). Emergence of a Triple Helix of university—industry—government relations. *Science and Public Policy*, 23(5), 279–286. <https://doi.org/10.1093/spp/23.5.279>

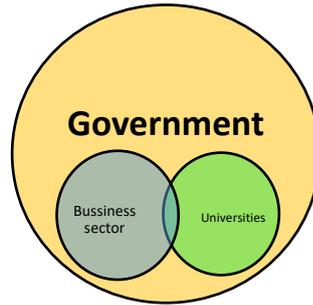


Figure 3. The role of the Government in the early recovery phase during the reconstruction process.

As shown in figure 3, in the early recovery phase, government plays a central role in guiding the course of action of other actors involved in the production, distribution, and exchange of innovations.

Later, in the advanced stages of the reconstruction process, when actors build national innovative capacities, a shift in the national development path can be made to give both universities and the business sector more room to operate more freely, and to conduct contractual relationships in which the role of the State is marginal, limited to the institutional and legal frameworks governing the transfer of intellectual property. Accordingly, the fields of work of both universities and the business sector become larger and more diverse. University functions change at this stage from universities that are specialized in knowledge production that is separated from the needs of the market to entrepreneurial universities whose task is to produce economically and socially useful knowledge and to be managed by corporate logic in terms of efficiency while maintaining their social functions.

Also, the business sector is changing its objectives from producing material products to meeting basic needs, to producing innovative products aimed at raising the well-being of citizens and tending to produce social innovations involving civil society actors. At this stage of evolution in Syria's innovative development path, the shape of the relationship is as follows.

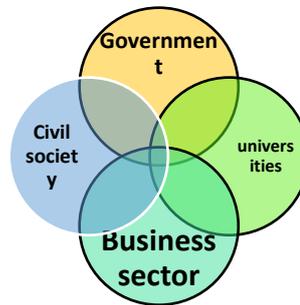


Figure 4. Quadruple helix model of the Syrian development path.

According to figure 4, we propose establishing a new development paradigm in Syria, where all actors from all sectors of society and the economy interact to contribute to the building of a post-conflict innovation-based development as an essential foundation for achieving sustainable growth that ensures the participation of all concerned without excluding any category of society.

Thus, Syrian society will avoid problems associated with high rates of inequality and a lack of social justice. It will also solve the problem of the acquisition of the economic decision in Syria by a class of society acting under the logic of crony capitalism leading to increase the polarization of society, weaken social capital, and threaten the stability and civil peace, and may re-activate the dynamics of the past conflict.

Conclusions

In this study, we presented a new analytical framework to draw the development path in Syria based on the triple and quadruple helix model.

After analyzing the history of Syria's development trajectories over the past two decades, we found that what was shaping the Syrian economy was the loss of developmental and economic identity, the dislocation of a socialism-oriented economy or the social market economy, and the distortion of an economic system. Syrian economy does not bear the qualities of a free capitalist economy

because of the prevailing patronage dynamics that dominate economic activities and does not carry the characteristics of a social market economy because neither government economic policies nor private actors aim to achieve social goals that reduce inequality in Syrian society.

We concluded in this study, that the Syrian economy today lives without identity or a clear development path that sets the foundations for economic reconstruction. We have therefore provided an analytical approach to draw the development path in Syria during the reconstruction process and beyond. The foundation of this path is innovation. The activities of all actors in the economy are devoted to the production, exchange, distribution, and dissemination of innovations. To determine the mechanism for the operation of this path, we divided the path into three phases. The *first* stage is where the role of government is central as a guarantor of the working environment of the other actors. *Second*, the Government is withdrawing from some economic roles to allow other actors to work together in innovative contractual relationships. In the *third* phase, a fourth actor enters the system, civil society. At this stage, Syria's development path is based on innovation and is made by all stakeholders in the Syrian economy and society.

We argue in this study that the proposed analytical framework to draw the development path would quell past conflict dynamics by embracing open innovation and social innovation and mainstreaming it across economic paths. Thus, reducing inequality and class polarization and eliminating the phenomenon of crony capitalism, which eroded wealth and distorted the distribution of national income in Syria. The proposed framework would shape a future Syrian economy based on knowledge and innovation.

References

1. Addison, T. (2001). 'Reconstruction from War in Africa: Communities, Entrepreneurs and States', WIDER Discussion Paper 2001/18, Helsinki: UNU-WIDER.
2. Alnafrah, I., & Mouselli, S. (2020). Constructing the reconstruction process: a smooth transition towards knowledge society and economy in post-conflict Syria. *Journal of the Knowledge Economy*, 11(3), 931-948.
3. Alnafrah, I., Mouselli, S., & Bogdanova, E. (2020). The nexus between digitisation and knowledge-based economy in low-income countries: the case of post-conflict Syria. *International Journal of Knowledge-Based Development*, 11(2), 123-146.
4. Collier, P., A. Hoeffler, and D. Rohner (2006). 'Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War', CSAE Working Paper WPS2006-10, Oxford: Centre for the Study of African Economies, University of Oxford.
5. Freeman, C. (1982), *The Economics of Industrial Innovation*, second edition, Cambridge (Mass.): MIT Press
6. Ibrahim, A., & Marah, A. (2018). A comparative analysis of national innovation systems' structures and their developmental impacts (Evidences from BRICS countries). *Научный журнал НИУ ИТМО. Серия «Экономика и экологический менеджмент»*, (1).
7. Jong-A-Pin, R., & Mierau, J. O. (2022). No country for old men: Aging dictators and economic growth. *Economic Modelling*, 107, 105714. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2021.105714>
8. Leydesdorff L., E. H. (1996). Emergence of a Triple Helix of university—industry—government relations. *Science and Public Policy*, 23(5), 279–286. <https://doi.org/10.1093/spp/23.5.279>
9. Leydesdorff, L. (2010). The knowledge-based economy and the triple helix model. *Annual Review of Information Science and Technology*, 44(1), 365–417. <https://doi.org/10.1002/aris.2010.1440440116>
10. Lundvall, B-Å. (ed.) (1992), *National Systems of Innovation: Towards a Theory of Innovation and Interactive Learning*, London: Pinter Publishers.
- Murdoch, J., & Sandler, T. (2002). Civil wars and economic growth: A regional comparison. *Defence and Peace Economics*, 13(6), 451-464.
11. Nafziger, E.W. (2006). 'Development, Inequality and War in Africa', *Economics of Peace and Security Journal* 1 (1): 14–19.

12. Wayne Nafziger, E., & Auvinen, J. (2002). Economic Development, Inequality, War, and State Violence. *World Development*, 30(2), 153–163. [https://doi.org/10.1016/S0305-750X\(01\)00108-5](https://doi.org/10.1016/S0305-750X(01)00108-5)

The Geo-Economic Aspect of Russia's Policy Towards OPEC and the 2020 Oil Price Crisis

Muhammad Omar Bashar Al Hamwi*

Abstract

This paper aims, through the descriptive analytical method, to clarify the role that Russia's geo-economic considerations had in aggravating the 2020 oil price crisis, by exploring their effect on its policy towards OPEC. First, the paper examines Russia's employment of its energy export to Europe via Ukraine as a geo-economic instrument, in which two policies are to be distinguished, namely, pricing policies and supplies suspension, in addition to the growing threat that the American shale boom holds towards Russia, and the opportunities it represents to Europe and the US. Secondly, it discusses the changes that the Russian and OPEC oil policies have undergone since 2014, and how the geo-economics of Russian energy exports interacts with OPEC's policy shift, and how has all of this affected the 2020 oil price crises. The paper concludes that the geo-economic aspect of Russia's policy towards OPEC led to an oil price war in 2020 and had an aggravating effect on the sharp drop in oil prices.

Keywords: Russia- oil- OPEC.

* Student at the Faculty of Political Sciences, Damascus University

البعد الجيو-اقتصادي لسياسة روسيا تجاه أوبك وأزمة أسعار النفط عام 2020

الملخص

تسعى هذه الورقة من خلال اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي إلى توضيح الدور الذي لعبته اعتبارات روسيا الجيو-اقتصادية في مفاومة أزمة أسعار النفط عام 2020، من خلال بيان أثر تلك الاعتبارات على سياسة روسيا تجاه أوبك. أولاً، توضح الورقة كيفية توظيف روسيا لإمداداتها الطاقية إلى أوروبا عن طريق أوكرانيا كأداة جيو-اقتصادية، ويتم التمييز ما بين سياستين هما السياسات السعرية وقطع إمدادات الطاقة، بالإضافة إلى أنها توضح التهديد المتنامي الذي تحمله طفرة إنتاج النفط الصخري الأمريكي تجاه روسيا من جهة، والفرص التي تمثلها لمصلحة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ثانياً، تناقش هذه الورقة التغيرات التي شهدتها السياسات النفطية لكل من أوبك وروسيا منذ عام 2014، والكيفية التي تتفاعل بها الجوانب الجيو-اقتصادية لصادرات الطاقة الروسية مع التحول الحاصل في سياسة أوبك منذ ذلك العام، وكيفية تأثير كل ذلك على أزمة أسعار النفط عام 2020. تخلص الورقة إلى أن البعد الجيو-اقتصادي لسياسة روسيا تجاه أوبك قد أدى إلى حرب أسعار نفط في عام 2020، وهو ما كان له أثر مفاوم على الهبوط الحاد في أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: روسيا- النفط- أوبك.

Introduction

OPEC's primary objective has in recent decades become to stabilize oil prices during adverse events. Indeed, during the first half of 2020, when the oil price crisis reached its peak due to the spread of the COVID-19 pandemic, it attempted in early March to reach an output restraint deal with Russia and other non-member oil producing countries, collectively known as OPEC+. Nonetheless, these efforts were undermined with the announcement of an oil price war between Saudi Arabia and Russia, which further aggravated the sharp drop in oil prices at the time. This seemingly obvious fact instead stems from less obvious geo-economic considerations in Russia's policy towards OPEC that date back to 2014, in regard to the United States' consistently growing energy exports in general and towards Europe in particular, which tend to compromise the effectiveness of Russia's "energy weapon" in enhancing its regional influence and foreign policy. Therefore, this paper argues that since 2014 Russia's concerns over losing its energy market share in Europe have had a constraining impact on OPEC's ability to act in line with its objectives during price crises, especially when met by an OPEC policy shift towards maintaining market share and refusal of restraining output without Russian contribution, which in turn impacts prices negatively, as evidenced by the 2020 oil price war and crisis.

1. Russia's "Energy Weapon" and the Shale Revolution

Geo-economics is defined as "the use of economic instruments to promote and defend national interests, and to produce beneficial geopolitical results; and the effects of other nations' economic actions on a country's geopolitical goals."¹ States hold various geo-economic instruments at their disposal, most of which do not fall within the scope of this paper. Instead, Russia's geo-economic behaviour is primarily based on the employment of its energy supplies to achieve geopolitical results in, but not limited to, its "near-abroad" and Europe.

1.1. Pricing Policies

Europe heavily relies on energy imports from Russia, which are primarily transited through Ukraine. Of the total value in trade of extra EU imports of natural gas in 2020, Russia was the largest single supplier with a share of 43.9%, the same applies to petroleum oil imports, in which Russia had a share of 25.5%.² In addition, EIA estimates that Russia supplies European markets as a whole with 2.9 tcf to 3.3 tcf of natural gas per year *through* Ukraine,³ less than it did so prior to the completion of the Nord Stream pipeline. These statistics demonstrate Russia's ability to act geo-economically in order to influence the behaviour of European countries and Ukraine of its "near-abroad." In this pursuit, Russia has been following a "divide and rule" policy in terms of natural gas prices paid by European countries, which are pre-set in bilateral contracts agreed upon with Gazprom, and which vary greatly from country to country in a way that cannot be explained through economic sense, e.g., in 2013 Poland, a country of several disputes with Russia, paid \$525.5⁴ for every 1,000 cubic meters of natural gas, while Germany paid only \$379.3,⁵ despite being further away in distance. These lower energy prices serve as incentives to Germany to provide Russia-favourable stances towards efforts seeking to integrate European energy markets and policies, e.g., Germany's efforts to block regulations aimed at addressing Gazprom's dominance in the EU energy market by

¹ Robert D. Blackwill and Jennifer M. Harris, "War by Other Means Geoeconomics and Statecraft", Massachusetts, Harvard University Press, 2016, p. 20.

² "EU imports of energy products – recent developments", European Commission website, 3 January 2022, [ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU imports of energy products - recent developments](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_recent_developments).

³ "UKRAINE", U.S. EIA, [eia.gov/international/analysis/country/UKR](https://www.eia.gov/international/analysis/country/UKR).

⁴ Antto Vihma and Umut Turksen, "The Geoeconomics of the South Stream Pipeline Project", Journal of International Affairs website, 1 January 2016, jia.sipa.columbia.edu/geoeconomics-south-stream-pipeline-project.

⁵ Antto Vihma and Umut Turksen, "The Geoeconomics of the South Stream Pipeline Project", op.cit., jia.sipa.columbia.edu/geoeconomics-south-stream-pipeline-project.

limiting foreign companies' ability to buy European energy utilities. While on the contrary, Poland has pushed towards "energy solidarity."⁶

Similar policies towards Ukraine can be noticed in 2010, when Viktor Yanukovich, a close ally of Russia, was declared president-elect in February, which gained Ukraine a 30%⁷ gas price cut from Russia, and rewarded the latter with a renewed 30-year term contract for Sevastopol,⁸ a strategically critical port for its Black Sea naval fleet and its only access to warm waters, a geopolitical constraint that has burdened Russia for decades.

1.2. Supplies Suspension

Pricing policies tell only half the story. The second half lies within halting gas supplies on the grounds of unsettled debts and contract disputes, and in the face of growing US influence and an expanding NATO towards Russia's southern and western borders. This policy has been followed on many occasions, such as the Ukraine-Russia conflict of 2014 and Moscow's military involvement in Crimea, and the economic and political tensions between Russia and the EU that followed, leading to a gas suspension to Ukraine and several parts of Europe in June.⁹ Similarly, in 2021, re-established Russian military build-up near Ukraine's eastern borders,¹⁰ renewed Ukraine-US talks concerning Ukraine's membership in NATO¹¹ and the backdrop of ongoing deliberation about the controversial Nord Stream 2 pipeline have all led to increasing tensions between Russia on one hand, and the US and its allies on the other, to which Russia responded by gradually reducing supplies through the Yamal pipeline starting August, only for these supplies to fall to zero by November.¹²

⁶ Ibid.

⁷ Antto Vihma and Umut Turksen, "The Geoeconomics of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons from the South Stream Pipeline Project", MIT Center for Energy and Environmental Policy Research, 2015, p. 7.

⁸ Ibid.

⁹ Pasquale DE MICCO, "A Cold Winter to Come? The EU seeks alternatives to Russian gas", The Directorate -General for External Policies of the Union – Policy Department, 2014, pp. 4-7.

¹⁰ Warren Strobel and Michael Gordon, "Russia's Military Buildup Near Ukraine Is an Open Secret", the Wall Street Journal, 4 January 2022, [wsj.com/articles/russias-military-buildup-near-ukraine-is-an-open-secret-11641292202](https://www.wsj.com/articles/russias-military-buildup-near-ukraine-is-an-open-secret-11641292202).

¹¹ Matthias Williams and Natalia Zinets, "Biden assures Zelenskiy that NATO membership in Ukraine's Hands, Kyiv Says", Reuters, 10 December 2021, [reuters.com/world/europe/ukrainian-president-zelenskiy-holding-talks-with-biden-adviser-says-2021-12-09](https://www.reuters.com/world/europe/ukrainian-president-zelenskiy-holding-talks-with-biden-adviser-says-2021-12-09).

¹² Neil Hunter, "Europe's energy crisis deepens as Russia cuts gas exports", S&P Global Platts, 1 November 2021, [spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/110121-europes-energy-crisis-deepens-as-russia-slashes-gas-exports](https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/110121-europes-energy-crisis-deepens-as-russia-slashes-gas-exports).

1.3. The American Shale Revolution: A Dualism of Opportunity and Threat

For the past decade, the energy landscape has been changing, brought about by energy innovation in North America, which has made vast amounts of shale reserves commercially viable through a process called “fracking,” turning the US from an energy importer to the largest oil and natural gas producer in the world, surpassing even Russia in 2013 and thereon.¹³ This development, as is any other event, is both a threat and an opportunity. It is a threat in the sense that increasing US production would, and indeed it has done so, drive down world energy prices, thereby damaging Russia’s oil dependent economy and, indirectly, defence spending. It is also a threat in the sense that lower US natural gas prices that are determined in the spot market provide cheaper alternatives to European countries, enabling them to negotiate better terms in their contracts with Gazprom and causing financial costs to the latter, as it did in 2012 when renegotiations resulted in reduced pre-tax earnings of \$4.2 billion.¹⁴ Moreover, natural gas imports from Russia can be substituted with imports from the US, provided that there exists a proper legal and infrastructure environment, which has been rapidly developing over the past six years. In this context, it is worth to highlight the increasing share of US LNG in total EU LNG imports from 4% and 6% in 2017 and 2018, respectively, to 16%¹⁵ in 2019 following the Trump-Junker agreement of 2018. Similar indicators can also be noticed once in Q2 of 2020, when the EU imported 1.3 bcm more LNG from the US than from Russia,¹⁶ and again towards the end of 2021 when reduced Russian supplies and soaring demand in Europe placed upward pressures on prices, leading to about 50% of total US LNG exports being imported by Europe in December, up from 37% earlier in the year.¹⁷ The American shale boom and decreasing European dependence on Russian energy have represented a major threat to Russia’s capacity to employ its energy exports as a geo-economic instrument. On the contrary, it has presented the EU with an opportunity to

¹³ Robert D. Blackwill and Jennifer M. Harris, “**War by Other Means Geoeconomics and Statecraft**”, op. cit., pp. 205, 206.

¹⁴ Kristīne Bērziņa, “**U.S. Shale Gas: What does it mean for Europe and Russia?**”, Latvian Institute of International Affairs website, 14 July 2013, liia.lv/en/opinions/u-s-shale-gas-what-does-it-mean-for-europe-and-russia-297.

¹⁵ “**EU-U.S. LNG TRADE**”, European Commission website, 8 January 2020, ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/eu-us_lng_trade_folder.pdf.

¹⁶ Market Observatory for Energy of the European Commission, “**Quarterly Report on European Gas Markets**”, Volume. 13, No. 2, Q2 2020, p. 19.

¹⁷ Marcy De Luna and Nina Chestney, “**Gas gap in Europe drives U.S. LNG exports to record high**”, Reuters website, 6 January 2022, [reuters.com/markets/commodities/gas-gap-europe-drives-us-lng-exports-record-high-2022-01-06](https://www.reuters.com/markets/commodities/gas-gap-europe-drives-us-lng-exports-record-high-2022-01-06).

diversify its energy imports, further integrate its energy market and policies, and enhance its energy security in the face of Russia's "energy weapon," ultimately pushing forward its alliance with the US and, most assuredly, their capacity to jointly act on security matters in Russia's "near-abroad."

2. OPEC+ and the 2020 Oil Price Crisis: Between Geo-Economics and Price Stabilizing

Prior to the birth of the OPEC+ agreement in 2016, world oil prices started decreasing significantly since late 2014. Increasing American shale oil production, slower economic growth rates in China and Europe, rising US Dollar value, improving global energy consumption efficiency and OPEC's policy shift- under Saudi influence- towards maintaining market share in the face of America's shale boom were all factors that led to a general glut of crude oil, which made prices fall for about 59,2% between 20/6/2014 and 28/1/2015.¹⁸

2.1. Changing Saudi and Russian Oil Policies Post-2014

The shift in Saudi Arabia's policy towards preserving its market share was not just in response to the shale boom, it also marked Saudi Arabia's abandonment of its traditional role as a "swing producer," which is based on utilizing spare production capacity to stabilize prices, sounding alarms that price stabilization is not a responsibility specific to OPEC. Russia's response, however, was to continue in its traditional policy of "free ride," i.e., letting OPEC solely handle price stabilization while maintaining its own current production level.¹⁹ The reasoning for this policy at the time was: An economy heavily dependent on oil-albeit presently to a less extent- and, most fundamentally, Russia's concerns over the potential that US energy exports have in impeding its regional geo-economic behaviour, since natural gas is commonly an oil by-product, and curbing crude oil production for prolonged periods as the continuous shale boom necessitates would reduce its natural gas production and market share in the long run, let alone the fact that any reduction in Russian oil production that contributes to price stabilization serves in itself as an incentive for American shale production to rise, which would naturally include increased natural gas production. This resulted in neither party reducing its oil output and the oil price crisis persisting under a price war. Nevertheless, Russia and Saudi Arabia had one interest in common: driving US energy companies out of business, as

¹⁸ Dave Mead and Porscha Stiger, "The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened?", *Beyond the Numbers: Global Economy*, No. 9, 2015, pp. 3, 4, 5.

¹⁹ Abdullaziz Al-Dawsari, "Why Does Russia Cooperate with OPEC?", *Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies*, 2019, p. 12.

unconventional oil production is relatively more expensive and cannot be sustained at low price levels. Unfortunate for both, the US energy industry proved resilient.

Early 2016 marked the shift in Russia's policy towards OPEC. Under the pressure of severe economic damage due to low oil prices and economic sanctions imposed by the EU and the US in regard to the Russia-Ukraine conflict of 2014, Russia had no choice but to open up to cooperating with OPEC in order to push up world oil prices, which eventually led to the birth of the OPEC+ agreement in late 2016, under which members collectively restricted their crude oil output,²⁰ thereby providing American shale production the opportunity to prosper and leading to two additional cuts in 2017 and 2019

2.2. Russia's Geo-Economic Considerations and the 2020 Oil Price War

Since late 2019 and until this day the COVID-19 pandemic has been shaking the world, not only health wise but in all aspects of modern life. It has forced entire countries to shut down, in an effort to contain the spread of the novel Corona virus, which decreased world oil demand as transportation and economic activity fell to unprecedented levels. Coinciding market glut and reduced demand led excess world crude oil supplies to reach 7.3 mb/d in Q1 and 9 mb/d in Q2,²¹ leading to one of the most controversial oil price crises in history.

OPEC's first and foremost attempt to stabilize prices was in 6/3/2020, when it sought to reach an output restraint deal with Russia. Failure to conclude a deal, however, marked the beginning of yet another price war.²² Both countries at the time made clear their intents to increase output and provide discounts to major customers in Europe and Asia, when Saudi Arabia's energy minister famously said "I will keep you wondering" in regard to the possibility of increasing Saudi oil output.²³ Russia's refusal to curb its production on top of the 2019 agreed cut primarily reflected *geo-economic* considerations, not economic ones. Undoubtedly, oil and natural gas revenues are crucial to Russia's economy, as they represent its major source of income and economic growth, which generally contribute to its power level. However, its quest for regional influence through geo-economic behaviour is a consideration of greater importance when facing an

²⁰ Abdullaziz Al-Dawsari, "Why Does Russia Cooperate with OPEC?", op. cit., pp. 4, 5, 6.

²¹ "Market Indicators as at End: December-2020", OPEC website, January 2021, [opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MI122020.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MI122020.pdf).

²² Pippa Stevens, "Oil plunges 24% for worst day since 1991, hits multi-year low after OPEC deal failure sparks price war", CNBC website, 8 March 2020, [cnbc.com/2020/03/08/oil-plummets-30percent-as-opec-deal-failure-sparks-price-war-fears.html](https://www.cnbc.com/2020/03/08/oil-plummets-30percent-as-opec-deal-failure-sparks-price-war-fears.html).

²³ "Saudi energy minister says he will 'keep you wondering' on oil output", Reuters website, 6 March 2020, [reuters.com/article/us-opec-meeting-saudi-idUKKBN20T2CT](https://www.reuters.com/article/us-opec-meeting-saudi-idUKKBN20T2CT).

expanding NATO that threatens its national security and an increasing American share in Europe's energy imports that compromises its ability to alter the behaviour of key European countries. Since these transformations might prove more difficult to reverse in the longer run when compared to economic damage, they consequently play a more determinantal role in Russia's policy towards OPEC. Therefore, starting 2014, the intersection of Saudi Arabia's refusal to singlehandedly stabilize prices on one hand and Russia's concerns over the declining effectiveness of its geo-economic instruments on the other has indeed been the factor with the most impact on OPEC's ability act in line with its objectives during oil price crises, by preventing it from reaching a deal with Russia *to begin with*, and will continue to be so for years to come. This nonetheless does not by any means imply that there are no other factors in play.

During pre-2014/2015 oil price crises, many factors internal to OPEC typically arose before or after a production cut has been agreed. Economic differences among its members, and many other factors that are discussed by economic theories of cartels have typically led to a behaviour that ranges from under-committing to production cuts or quotas to noncompliance at best by a few members with relatively less market impact than Saudi Arabia and other key Gulf members whose behaviour matters more. Such obstacles were typically addressed by Saudi Arabia through increasing its own production in order to place downward pressures on prices. This forces the under-committing countries to comply to their quotas, since the alternative would be enduring lower oil prices for prolonged periods under limited financial cushions, as happened in 1984/1985.²⁴ The same policy, however, might not prove as effective towards a more financially capable Russia that was equipped with \$577.8²⁵ billion in international reserves towards 6/3/2020, the date of the OPEC+ deal conclusion failure. Those reserves had the potential to make Russia more capable of living with low prices and offsetting lower oil revenues for longer periods than the developing OPEC countries, so long as economic damage, among other things, does not force it to switch its policy towards cooperating.

Albeit important, this paper does not aim to evaluate the effectiveness of OPEC's policies, but is rather concerned with examining what *external factor prevents* OPEC from responding to negative shocks in the first place, that is, the geo-economic considerations

²⁴ Christiane Baumeister and Lutz Killian, "Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us", Journal of Economic Perspectives, No. 1, 2016, pp. 145, 146.

²⁵ "International Reserves of the Russia Federation (End of period)", Bank of Russia website, cbr.ru/eng/hd_base/mrrf/mrrf_7d.

of Russia's policy towards OPEC, embedded in its concerns over the undesired potential geopolitical results of rising US energy exports.

2.3. The Effect of the 2020 Oil Price War on Oil Prices

The oil price war of 2020 had a profound effect on oil prices. OPEC's failure to reach a deal with Russia created a widespread panic in financial markets and a selloff of oil futures, contrary to late February and early March when optimism over additional production cuts persisted, which caused prices to stabilize around \$50²⁶ a barrel of Brent crude. The selloff resulted in a massive drop in oil prices of about 40% by the end of March, reaching \$20.09 for WTI (West Texas Intermediate) contracts on NYMEX and \$22.74 for Brent contracts on ICE (Intercontinental Exchange).²⁷ Additionally, by 30/3/2020, a wide contango occurred with a price differential of \$7.02 between Brent contracts due for delivery on July and contracts due on May, the widest since 2004, while the contango for March as a whole was \$2.90 for Brent crude and \$2.37 for WTI crude.²⁸ This made oil storage profitable and induced inventory demand now on the hope of selling later for a profit, thereby increasing oil production and placing further downward pressures on prices. Inventory demand only started falling back with the conclusion of a historical OPEC+ deal on the 12th of April,²⁹ and the flattening of the contango curve,³⁰ not to mention the fact that inventory utilization capacity was gradually peaking, which lifted storage costs high in a way that made inventory demand unprofitable. The deal came after US president Donald Trump intervened between the two groups, over fears of the potential damage low prices had on the fracking industry in general and in states focal to the coming elections in particular. It contained an unprecedented production cut of 9.7 mb/d starting 1/5/2020 for a period of two months, to which the US would contribute by an estimated 300.000 b/d.³¹

²⁶ International Energy Agency, "Oil Market Report – April 2020", 2020, p. 50.

²⁷ Ibid.

²⁸ Ibid., p. 51.

²⁹ Javier Blas and Bloomberg, "Trump's oil deal: The inside story of how the Saudi-Russia price war ended", Fortune Magazine website, 14 April 2020, fortune.com/2020/04/14/trump-oil-deal-inside-story-saudi-arabia-russia-price-war-ended.

³⁰ International Energy Agency, "Oil Market Report – April 2020", op. cit., p. 15.

³¹ Javier Blas and Bloomberg, "Trump's oil deal: The inside story of how the Saudi-Russia price war ended", op. cit., fortune.com/2020/04/14/trump-oil-deal-inside-story-saudi-arabia-russia-price-war-ended.

Conclusion

It is concluded that Russia's geo-economic concerns over the US shale boom has become a major determinant of its policy towards OPEC. The result is that so long as OPEC's policy remains tightly focused on maintaining its market share, those geo-economic considerations of Russia will tend to limit its ability to function in line with its objectives as and when needed during price fluctuations, since it will not be able to conclude an OPEC+ deal instantly. This inability to reach a deal would lead to either price wars or unchanged output levels, thereby placing further downward pressures on prices as it did in 2020, i.e., having an aggravating effect that would always bring about a worse initial impact on prices than would reaching a deal with some noncompliant states, which would under any circumstances take some barrels off the market.

References

1. **“EU imports of energy products – recent developments”**, European Commission website, 3 January 2022, [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU imports of energy products - recent developments](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_recent_developments).
2. **“EU-U.S. LNG TRADE”**, European Commission website, 8 January 2020, https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/eu-us_lng_trade_folder.pdf.
3. **“International Reserves of the Russia Federation (End of period)”**, Bank of Russia website, https://cbr.ru/eng/hd_base/mrrf/mrrf_7d.
4. **“Market Indicators as at End: December-2020”**, OPEC website, January 2021, https://opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MI122020.pdf.
5. **“Saudi energy minister says he will ‘keep you wondering’ on oil output”**, Reuters, 6 March 2020, <https://reuters.com/article/us-opec-meeting-saudi-idUKKBN20T2CT>.
6. Abdullaziz Al-Dawsari, **“Why Does Russia Cooperate with OPEC?”**, Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, 2019.
7. Antto Vihma and Umut Turksen, **“The Geoeconomics of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons from the South Stream Pipeline Project”**, MIT Center for Energy and Environmental Policy Research, 2015.
8. Antto Vihma and Umut Turksen, **“The Geoeconomics of the South Stream Pipeline Project”**, Journal of International Affairs website, 1 January 2016, <https://jia.sipa.columbia.edu/geoeconomics-south-stream-pipeline-project>.
9. Christiane Baumeister and Lutz Killian, **“Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us”**, Journal of Economic Perspectives, No. 1, 2016.
10. Dave Mead and Porscha Stiger, **“The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened?”**, Beyond the Numbers: Global Economy, No. 9, 2015.
11. International Energy Agency, **“Oil Market Report – April 2020”**, 2020.
12. Javier Blas and Bloomberg, **“Trump’s oil deal: The inside story of how the Saudi-Russia price war ended”**, Fortune Magazine website, 14 April 2020, <https://fortune.com/2020/04/14/trump-oil-deal-inside-story-saudi-arabia-russia-price-war-ended>.
13. Kristīne Bērziņa, **“U.S. Shale Gas: What does it mean for Europe and Russia?”**, Latvian Institute of International Affairs website, 14 July 2013, <https://liia.lv/en/opinions/u-s-shale-gas-what-does-it-mean-for-europe-and-russia-297>.

14. Marcy De Luna and Nina Chestney, “**Gas gap in Europe drives U.S. LNG exports to record high**”, Reuters website, 6 January 2022, <https://reuters.com/markets/commodities/gas-gap-europe-drives-us-lng-exports-record-high-2022-01-06>.
15. Market Observatory for Energy of the European Commission, “**Quarterly Report on European Gas Markets**”, Volume. 13, No. 2, Q2 2020.
16. Matthias Williams and Natalia Zinets, “**Biden assures Zelenskiy that NATO membership in Ukraine’s Hands, Kyiv Says**”, Reuters website, 10 December 2021, <https://reuters.com/world/europe/ukrainian-president-zelenskiy-holding-talks-with-biden-adviser-says-2021-12-09>.
17. Neil Hunter, “**Europe’s energy crisis deepens as Russia cuts gas exports**”, S&P Global Platts website, 1 November 2021, <https://spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/110121-europes-energy-crisis-deepens-as-russia-slashes-gas-exports>.
18. Pasquale DE MICCO, “**A Cold Winter to Come? The EU seeks alternatives to Russian gas**”, The Directorate -General for External Policies of the Union – Policy Department, 2014.
19. Pippa Stevens, “**Oil plunges 24% for worst day since 1991, hits multi-year low after OPEC deal failure sparks price war**”, CNBC website, 8 March 2020, <https://cnbc.com/2020/03/08/oil-plummets-30percent-as-opec-deal-failure-sparks-price-war-fears.html>.
20. Robert D. Blackwill and Jennifer M. Harris, “**War by Other Means Geoeconomics and Statecraft**”, Massachusetts, Harvard University Press, 2016.
21. “**UKRAINE**”, U.S. EIA, eia.gov/international/analysis/country/UKR.
22. Warren Strobel and Michael Gordon, “**Russia’s Military Buildup Near Ukraine Is an Open Secret**”, The Wall Street Journal website, 4 January 2022, <https://wsj.com/articles/russias-military-buildup-near-ukraine-is-an-open-secret-11641292202>.

أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية التركية

زياد محمد عوض *

الملخص

يمكن التأكيد أن العلاقات الأوروبية التركية تأثرت بشكل كبير بأمن الطاقة واحتياجاته الاقتصادية والسياسية للطرفين. وهذا ما فرض مرحلة جديدة على الطرفين عنوانها التقارب والتشارك، وقد يكون الاندماج في السنوات المقبلة. في هذا السياق؛ تعد تركيا المحرك الأساسي والسبب الأهم في تطور هذه العلاقات؛ خصوصاً أنها تشرف بشكل مباشر على خطوط أنابيب النفط والغاز التي تمر بأراضيها باتجاه الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن الموقع الجيوستراتيجي التركي سمح لها بممارسة دور المشرف والمتحكم بإمدادات الطاقة تجاه العالم بشكل عام، وأوروبا بشكل خاص. وقد جعلت حاجة أوروبا للطاقة من تركيا شريكاً استراتيجياً لا يمكن التخلي عنه في المرحلة الآتية والمستقبلية. بالتالي، يمكن القول أن أمن الطاقة هو المحدد الأهم والأبرز في العلاقات الأوروبية التركية. قد يكون أمن الطاقة بمتغيراته وتطوره وضرورته العامل أو السبب الأهم في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة- تركيا- أوروبا- العلاقات الأوروبية التركية.

* طالب دراسات عليا في قسم العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية.

Energy security in European-Turkish relation

Abstract

It can be emphasized that the European-Turkish relations have been greatly affected by the energy security and the economic and political needs of both parties. This imposed a new phase on the two parties called rapprochement and partnership, and the merger may be in the coming years. In this context, Turkey is the main driver and the most important reason for the development of these relations. Especially as it directly supervises the oil and gas pipelines that pass through its territory towards the European Union. There is no doubt that the Turkish geostrategic position allowed it to exercise the role of supervisor and controller of energy supplies towards the world in general and Europe in particular. Europe's need for energy has made Turkey a strategic partner that cannot be abandoned in the present and future stage. Therefore, it can be said that energy security is the most important and prominent determinant in European-Turkish relations. Energy security, with its variables, evolution and necessity, may be the most important factor or reason for accepting membership in the European Union.

Keywords: Energy security– Turkey– Europe– European Turkish relations.

المقدمة:

شهد العقد الثاني من الألفية الجديدة تطور العلاقات الأوروبية التركية في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى وصلت إلى ما يمكن تسميته "الشراكة الأوروبية التركية"، خاصة فيما يتعلق باستيراد موارد الطاقة والتعقيب عنها.

ومع ظهور أمن الطاقة في بدايات تسعينات القرن الماضي كحاجة أساسية للدول، وبسبب حاجة الدول إلى موارد الطاقة في قطاعات الصناعة والزراعة، وبعد إعلان حلف الناتو عام 2014 أن أمن الطاقة أصبح قضية حقيقية استراتيجية، يمكن القول أن العلاقات التركية الأوروبية أخذت تتطور بنسق تصاعدي على الرغم من وجود العديد من الخلافات في قضايا أخرى. وانطلاقاً من الاستراتيجية التركية التي تركز بالمقام الأول على التحول إلى مركز للطاقة، والتحول من بلد مستورد للطاقة إلى بلد مصدر لها، عملت السياسة الخارجية التركية على توقيع العديد من الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، ولعل أبرز هذه الاتفاقيات هو مشروع ممر الغاز الجنوبي الذي يهدف إلى تصدير الموارد من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر الأراضي التركية، ويتألف هذا الممر من عدة خطوط من أنابيب الغاز. ويمكن القول أن الموقع الجيوستراتيجي لتركيا ساهم في أن يكون لها الدور الأكبر في اتفاقيات الطاقة بين آسيا وأوروبا، وسمح لتركيا بأن تدخل ضمن حسابات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، خاصة وأن رغبة الاتحاد الأوروبي كبيرة للتخلص من الاحتكار الروسي في تصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي.

كما أنه لم يعد يخفى على أحد رغبة تركيا في تمرير العديد من المشاريع السياسية مع الاتحاد الأوروبي مستغلةً الحاجة الملحة للطاقة بالنسبة لدول الاتحاد. ولعل أبرز هذه المشاريع هو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والذي تطور بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية على الرغم من اصطدامه ببعض العراقيل التاريخية والإيديولوجية، لذا يعتقد البعض أن السياسة الخارجية التركية ستنتج في استغلال الخلل في أمن الطاقة الأوروبي من أجل تسهيل انضمامها إليه. وفي المقابل يرغب الاتحاد الأوروبي في التخلص من احتكار الاتحاد الروسي للغاز المتجه نحو أوروبا، وهذا ما يفرض على دول الاتحاد تبني استراتيجية جديدة تركز في المقام الأول على تنويع إمدادات الطاقة، وضمان تدفقها على المدى البعيد. وبذلك كانت تركيا شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في الاستراتيجية الأوروبية للطاقة بحكم موقعها الجيوستراتيجي، مما جعل العلاقات الأوروبية التركية تأخذ مساراً جديداً، عنوانه الأساسي التقارب مع تركيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تقديم مقارنة بحثية تساعد على فهم دور أمن الطاقة في العلاقات الدولية بشكل عام، وذلك من خلال التركيز على أمن الطاقة كمحدد للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل خاص. إضافة إلى أن هذه الدراسة تقدم إسهامات أكاديمية في مجال أمن الطاقة في أوروبا وتركيا، الأمر الذي يُسَهِّلُ من خلاله فهم طبيعة العلاقات الأوروبية التركية ومحاولة التنبؤ بمستقبلها في العديد من النواحي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- توضيح مفهوم أمن الطاقة، والتعرف على واقع الطاقة في كل من أوروبا وتركيا.
- 2- التعرف على دور أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية التركية.

مشكلة البحث:

المتتبع للعلاقات الأوروبية التركية يلاحظ أنها ليست ضمن مسار واحد؛ أي أنها تتوافق أحياناً وتختلف في أحيان أخرى. ولكن توجد العديد من الأبعاد التي تحكم العلاقات بين الطرفين، ولعل أبرز هذه الأبعاد هو بعد أمن الطاقة لكلا الطرفين، وبشكل خاص للجانب الأوروبي الساعي للتخلص من التبعية لروسيا في استيراد موارد الطاقة. بالإضافة إلى رغبة تركيا في التحول كمصدر عالمي للطاقة. مما يدعو للتساؤل عن تأثير أمن الطاقة على العلاقات الأوروبية التركية خلال السنوات الأخيرة. وعليه؛ ينطلق البحث من السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير أمن الطاقة على

العلاقات الأوروبية التركية؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- 1- ما هو مفهوم أمن الطاقة؟
- 2- ما هي استراتيجية الطرفين الأوروبي والتركي في مجال أمن الطاقة؟
- 3- كيف ساهم أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية التركية؟

فرضية البحث:

كلما زادت حاجة أوروبا وتركيا للطاقة، كلما ساهم ذلك في تقارب الطرفين، وحل العديد من الملفات الشائكة، وساهم في تقدم مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع معلومات وبيانات عن العلاقات الأوروبية التركية، وتحليل هذه البيانات بناء على مؤشرات العلاقات الدولية وتحولاتها، بالإضافة لتتبع هذه العلاقات، ومعرفة الدور الكامن لأمن الطاقة في هذه العلاقات.

أولاً: مفهوم أمن الطاقة.

لا شك أن مفهوم أمن الطاقة أصبح من المفاهيم الهامة على مستوى العالم بسبب كونه أصبح مؤشراً هاماً من مؤشرات العلاقات الدولية، ومحدداً رئيسياً لها. خاصةً بعد الأحداث التي شهدتها النظام الدولي في سبعينيات القرن الماضي من إيقاف توريد البترول إلى الدول الصناعية على خلفية الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973. والحقيقة أن مفهوم أمن الطاقة هو مفهوم غير ثابت ومتغير من دولة إلى أخرى ومن زمان إلى آخر، وهذا يرتبط بشكل جوهري بحاجات الدولة ومقدراتها الفعلية من مصادر الطاقة.

تعددت الاتجاهات في محاولة إيجاد مفهوم موحد لأمن الطاقة، لكنها لم تستطع الوصول إلى مفهوم أو تعريف شامل. وأمن الطاقة في مفهومه التقليدي يعني (أمن المعروض)، أي توفير إنتاج كافي من مصادر الإنتاج وبأسعار ملائمة وفي متناول الجميع. وبالتالي تركيز أمن الطاقة على أمن المعروض، لأن انخفاض العرض في السوق يعني ارتفاع أسعار موارد الطاقة، مما يؤثر على الأمن القومي للدول المستوردة للطاقة. لكن هذا التعريف التقليدي يثير العديد من التساؤلات والإشكاليات بخصوص كيفية تحديد السعر الملائم لكل من الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها على حد سواء. فالسعر الذي يناسب الدولة المستهلكة قد لا يتناسب مع السعر الذي ترغب به الدول المنتجة والمصدرة وخاصةً إذا كان اعتماد الأخيرة بشكل أساسي على عائد صادرات مصادر الطاقة. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن الدول المنتجة قد لا يكون من مصلحتها رفع أسعار الطاقة إذا ما أرادت استمرار التبادل والتصدير مع الدول الصناعية، بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن ترتفع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري التي قد تستوردها الدول المنتجة للطاقة¹. وبالتالي فإن مفهوم أمن الطاقة هو مفهوم نسبي، يختلف في الدول المنتجة للطاقة عنه في الدول المستهلكة لها، وذلك بحسب ما يناسب الأمن الاقتصادي والقومي لكل دولة. وأول من طرح هذا المفهوم كان "تشرشل"

¹ . حسن الشاغل. أمن الطاقة. الموسوعة السياسية. موقع إلكتروني شوهد بتاريخ: 2022/1/14. للمزيد راجع:

<https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9>

الذي أشار إلى أن: **أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط.** في إشارة إلى ضرورة التنوع في مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على مصدر واحد. أما الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة.² ومن الملاحظ أن هذا التعريف يقتصر على توفير إمدادات الطاقة، وهذا مرتبط بالدول المستوردة للطاقة فقط، بالتالي قد أغفل الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، مما يجعله تعريفاً منقوصاً وغير شامل. وعليه، يمكن تحديد مفهوم أمن الطاقة أو تعريفه بأنه: "الاحتياجات والعوائد من تصدير واستيراد موارد الطاقة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين للطاقة؛ أي أمن العرض والطلب لموارد الطاقة وبأسعار مناسبة للطرفين، والذي من خلاله تلبى الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة احتياجاتها الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي والاقتصادي لهذه الدول".

ثانياً: واقع الطاقة في أوروبا وتركيا.

1- واقع الطاقة في تركيا:

تفتقر تركيا إلى مصادر مهمة للطاقة سواء البترول أو الغاز الطبيعي، وهذا ما شكل لها معضلة كبيرة خلال العقود الأخيرة، حيث أن تركيا تستورد ما كلفته حوالي 40 مليار سنوياً، الأمر الذي شكل عبئاً مرهقاً للاقتصاد التركي، بالإضافة إلى إضعاف استقلالية قرارها الخارجي بسبب ارتهاؤها للعديد من الدول الخارجية التي تستورد منها النفط والغاز. علماً أن واردات تركيا من الطاقة تمثل حوالي 20% من الواردات الإجمالية لتركيا. وحسب معهد الإحصاء التركي، فقد بلغت قيمة استيراد تركيا للطاقة في عام 2019 حوالي 41 مليار و184 مليون و553 ألف دولار بعد أن كان هذا الرقم 43 مليار في عام 2018.³

² . الوليد أبو حنيفة. الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد. المركز الديمقراطي العربي. نشر بتاريخ 13 يناير 2017. للمزيد راجع: <https://democraticac.de/?p=42440>

³ . إسماعيل جمال. استيراد الطاقة.. 40 مليار دولار سنوياً ترهق تركيا اقتصادياً وتضعف استقلالية قرارها السياسي. صحيفة القدس العربي. 21 أغسطس 2020. للمزيد راجع:

<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-40-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%AA%D8%B1/>

ولعل ممر الغاز الجنوبي لتركيا يعد المشروع الأبرز الذي من الممكن أن يحل معضلة تركيا الطاقوية، ويوفر لها الكميات التي تحتاجها من الغاز، وعلى المدى البعيد يمكن أن يحولها من مستورد للغاز إلى مصدر له. حيث يهدف ممر الغاز الجنوبي إلى تصدير الموارد من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر الأراضي التركية، ويتألف هذا الممر من عدة خطوط أنابيب الغاز. أولاً: مشروع توسعة خط أنابيب جنوب القوقاز SCPX الذي يربط حقل شاه دنيز البحري، ويقع في مياه أذربيجان في بحر قزوين. ثانياً: محطة SANGACHAL على بضعة كيلومترات من باكو في أذربيجان إلى الحدود التركية الجورجية والذي يربط خط أنابيب الغاز TANAP عبر الأناضول "الحدود التركية الجورجية" إلى الحدود اليونانية التركية، ويربط خط أنابيب TAB عبر البحر الأدرياتيكي "الحدود اليونانية التركية" بجنوب إيطاليا عبر ألبانيا مع قدرة 16 مليار متر مكعب. علماً أن تركيا أعلنت في شباط من عام 2021 حصولها على 9,4 مليار متر مكعب من خط أنابيب تاناب العابر للأناضول منذ تشغيله في عام 2018.⁴

2- واقع الطاقة في الاتحاد الأوروبي:

على مدى العقد الماضي (2009-2019)، كان الاتجاه في إنتاج الطاقة الأولية سلبياً بشكل عام للوقود الأحفوري الصلب والنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية. وشهد إنتاج الغاز الطبيعي أكبر انخفاض (-49.4%)، يليه النفط والمنتجات البترولية والوقود الأحفوري الصلب (بانخفاض قدره 34.6% و33.2% على التوالي). كما اتبع إنتاج الطاقات المتجددة اتجاهاً إيجابياً واضحاً خلال نفس الفترة (باستثناء عام 2011)، بزيادة قدرها 48.3%. وأدى الانخفاض في إنتاج الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي على مدى العقود الماضية إلى زيادة الواردات من الطاقة الأولية ومنتجات الطاقة. كما زادت كمية الغاز الطبيعي المستورد بأكثر من الضعف خلال الفترة 1990-2019، لتصل إلى 360 مليون طن. وهذا يجعل الغاز الطبيعي ثاني أكبر منتج مستورد للطاقة، مع مستويات استيراد قياسية

⁴. وكالة الأناضول التركية. تركيا تحصل على 9.4 مليارات متر مكعب من الغاز عبر "تاناب". 2021/2/11. للمزيد راجع:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-94-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%B9%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A8/2141793>

في عام 2019 أعلى بنسبة 19.3% مما كانت عليه في عام 2009. كما احتل النفط الخام مرة أخرى المرتبة الأولى من حيث الكميات المستوردة، مع 513 مليون طن في عام 2019.⁵ يتم تمويل الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب بنسبة 91% وعن طريق الشحن البحرية على شكل غاز طبيعي مبيع بنسبة 15%. وفي عام 2020 لم ينتج الاتحاد الأوروبي حسب الإحصائيات سوى ربع احتياجاته، وقد يحتاج إلى استيراد حوالي 80% من احتياجاته من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030، وبهذا تشكل واردات الغاز الطبيعي 61% من إجمالي الاستهلاك الداخلي للاتحاد الأوروبي، وهنا تتركز إمدادات الغاز أيضاً إلى حد كبير بين أيدي مجموعه صغيره من الموردين، وتأتي 42% من هذه الواردات من روسيا، و24% من النرويج، و18% من الجزائر، و13% من بلدان أخرى.⁶ مما يدل على تبعية الاتحاد الأوروبي وارتبانه للخارج في تأمين موارد الطاقة.

ثالثاً: استراتيجيات الطاقة في أوروبا وتركيا.

1- الاستراتيجية التركية في مجال أمن الطاقة:

أعطت تركيا الأولوية لأمن إمدادات الطاقة كأحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها في مجال الطاقة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز استكشاف وإنتاج النفط والغاز المحلي، وتنويع مصادر إمدادات النفط والغاز والبنية التحتية المرتبطة بها، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال زيادة كفاءة الطاقة. شهدت تركيا تنوعاً كبيراً في مزيج الطاقة الخاص بها في العقد الماضي، لا سيما من خلال نمو توليد الكهرباء المتجددة. كما سيؤدي بدء تشغيل أول منشأة للطاقة النووية في تركيا في عام 2023 إلى تنويع مزيج الوقود في البلاد.⁷ كما تهدف تركيا إلى أن تكون مركزاً لتجارة الطاقة في منطقتها. ووفقاً لهذا الهدف، قامت تركيا بتنفيذ وتنفيذ العديد من مشاريع أنابيب الغاز الطبيعي والنفط المهمة في المنطقة؛ خط أنابيب النفط الخام باكو - تبيليسي - جيهان (BTC)، خط أنابيب الغاز الطبيعي في جنوب القوقاز (SCP)، خط أنابيب الغاز الطبيعي باكو - تبيليسي - أرضروم (BTE)، موصل الغاز الطبيعي

⁵ . Eurostat Statistics Explained, Energy statistics – an over view, May 2021, for more details:

https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Energy_statistics_-_an_overview

⁶ . نبيل زغبى، محمد الحسين علاوي، وآخرون. الاستراتيجية الأوروبية للتمويل بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. مجلد 9. عدد 1. 2016. ص: 609.

⁷ . Organaization for Economic Co-operation and Development (OECD), Turkey 2021 Energy Policy Review, Published on March 16. 2021, for more details:

<https://www.oecd.org/publications/turkey-2021-energy-policy-review-0633467f-en.htm>

التركي - اليوناني (ITG) ، خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP) و TurkStream من بين المشاريع ضمن هذا النطاق. وللمضيّق التركي أيضا أهمية خاصة في الاستراتيجية التركية الطاقوية فيما يتعلق بأمن الطاقة العالمي، حيث يتم نقل ما يقرب من 3% من الطلب العالمي على النفط عبر المضيق التركي. بالإضافة إلى ذلك، تولي تركيا أهمية كبيرة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة. ووفقاً لسياسة الطاقة الوطنية المعتمدة في عام 2017، تعد زيادة استخدام موارد الطاقة المحلية والمتجددة من بين الأولويات الرئيسية. علاوة على ذلك، احتلت تركيا المرتبة الخامسة في أوروبا والمرتبة 12 على مستوى العالم من حيث القدرة المركّبة في مجال الطاقة المتجددة في عام 2021، وبلغت حصة الطاقة المتجددة في تركيا 54% اعتباراً من يناير 2022.⁸ وبالتالي يمكن تلخيص الاستراتيجية الطاقوية التركية بحلول عام 2023 بستة نقاط أساسية، وهي:

- 1-تنويع مصادر واردات الهيدروكربونات وطرق إمداداتها.
 - 2-تأمين وصولها إلى إمدادات الغاز الطبيعية لتلبية الطلب المحلي، واستمرار عمليات التنقيب.
 - 3-زيادة نسبة الطاقة الكهربائية بناء على مصادر الطاقة المحلية والمتجددة.
 - 4-تضمين الطاقة النووية في مصادر الإمداد.
 - 5-استغلال العمق الاستراتيجي لتركيا في أمن الطاقة العالمي.
 - 6-الإسهام في أمن الطاقة في أوروبا بوصفه جزءاً من المفاوضات الخاصة بعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي.
- 1-الاستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الطاقة:**

يريد الاتحاد الأوروبي عزل نفسه ضد مخاطر انقطاع إمدادات الطاقة، فقد عززت الأزمة في أوكرانيا من الشعور بالضعف الطاقوي للاتحاد الأوروبي، لا سيما بالنسبة لتلك البلدان في شرق الاتحاد الأوروبي التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي. ومن أجل ذلك؛ فالاتحاد الأوروبي عازم على تنويع إمدادات الطاقة من أجل تقليل اعتماده على الإمدادات الروسية. وفي هذا الصدد؛ تعد تقنيات الطاقة المتجددة بديلاً لتوليد الطاقة وتقليل التبعية اللاحقة. ومع ذلك؛ فإن ربحية الطاقات المتجددة تعتمد على الأسعار في سوق الطاقات المستفدة، وبالتالي؛ فإن تطوير سوق الطاقة المتجددة حساس للغاية لتقلبات الأسعار في مصادر الطاقة الأولية.

⁸ . REPUBLIC OF TURKIYE MINISTRY of FOREIGN AFFAIRS, TURKEY'S INTERNATIONAL ENERGY STRATEGY, for more details:

<https://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa>

في هذا الصدد؛ يمكن أن يكون دمج مصادر الطاقة المتجددة الموزعة والشبكات الذكية في الأسواق المحلية لتداول الطاقة المتجددة في وحدات صغيرة مزيماً واعداً لتعزيز نشر الطاقة المتجددة. وبالنظر إلى نية أوروبا تنظيم نظام موحد، يتعين على الدول الأعضاء تطبيق آليات مناسبة لدعم تعزيز الطاقة المتجددة.⁹

وعليه؛ فإنه وفقاً لاتحاد الطاقة (2015)، فإن الأهداف الخمسة الرئيسية لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي هي:

10

- 1- تنويع مصادر الطاقة في أوروبا، وضمان أمن الطاقة من خلال التضامن والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي؛
- 2- ضمان عمل سوق طاقة داخلي متكامل تماماً، مما يتيح التدفق الحر للطاقة عبر الاتحاد الأوروبي من خلال بنية تحتية مناسبة وبدون حواجز تقنية أو تنظيمية؛
- 3- تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة، وخفض الانبعاثات، ودفع الوظائف والنمو؛
- 4- إزالة الكربون عن الاقتصاد والتحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون تماشياً مع اتفاقية باريس؛
- 5- تشجيع البحث في تقنيات الطاقة النظيفة والمنخفضة الكربون، وإعطاء الأولوية للبحث والابتكار لدفع انتقال الطاقة وتحسين القدرة التنافسية.

رابعاً: أمن الطاقة كمحدد للعلاقات الأوروبية التركية.

لا شك أن أمن الطاقة ساهم في تطوير العلاقات الأوروبية التركية في عدة مجالات، أبرزها عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وعلى صعيد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، يمكن القول أن تركيا تحتل موقع القلب في خطط الاتحاد الأوروبي التي استهدفت تعزيز أمن الطاقة الأوروبي؛ حيث رسم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتركيا دوراً يستهدف كسر الاحتكار الروسي لمنطقتي جنوب القوقاز وآسيا الوسطى اللتين تسيطر فيهما موسكو على شبكة من خطوط الغاز والنفط السوفيتية وتحتكر من خلالها تصدير موارد هذه الدول إلى الأسواق العالمية.¹¹ وبالفعل

⁹ . Almas Heshamati and shahrouz AboLhosseini, European Energy Security – challenges and Green opportunities, OXFORD UNIVERSITY PRESS, for more details:

<https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/oso/9780198802242.001.0001/oso-9780198802242-chapter-15>

¹⁰ . Matteo Ciucci, Energy policy general principles, Fact sheets on the European union, 10-2021, for more details:

<https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/68/energy-policy-general-principles>

¹¹ . تامر بدوي، تركيا وجيوبولتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية. مركز الجزيرة للدراسات. 8 يونيو 2014. للمزيد راجع:

بدأت تركيا بممارسة هذا الدور وتحديداً منذ عام 2018 بإطلاق تركيا لمجموعة مشاريع أنابيب للنفط والغاز تستهدف تأمين الطاقة لتركيا، وفي ذات الوقت تأمين الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي. فالموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لتركيا أعطاها دوراً محورياً في الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة من خلال تنويع طرق الإمداد للاتحاد الأوروبي وضمائها المستمر بالتدفق. وتجلى ذلك منذ تشغيل خط أنابيب النفط باكو - تبليسي - جيهان (BTC)، وخط أنابيب باكو - تبليسي - ارضروم (BTE)، واللذان يحملان موارد بحر قزوين إلى الأسواق الدولية، وتحديداً الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى وجود مشاريع خطوط أنابيب أخرى يمكن أن تطور مكانة تركيا الطاقوية في العالم، ويمكن أن تعالج الخلل في أمن الطاقة الأوروبي. بالتالي؛ فإن إشراف تركيا المباشر على هذه الخطوط يسمح لها بالحصول على العديد من الامتيازات من الاتحاد الأوروبي، خاصةً أن الاتحاد الأوروبي أضحى أكثر تقبلاً لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب ما يوفره الانضمام من امتيازات للاتحاد الأوروبي على صعيد ضمان تدفق الطاقة لدول الاتحاد. كما إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمكن أن يحقق أمن الطاقة للطرفين من خلال العمل كجسر إلى المناطق الغنية بالموارد والتي تحتوي على أكثر من 70% من احتياطي الغاز والنفط في العالم.

والحقيقية أن تطور علاقات الطاقة بين أوروبا وتركيا ليس حديثاً، وتعود بداياته إلى مطلع القرن الحالي. لكن تبلورت أهمية التعاون في مجال الطاقة منذ الأزمة الأوكرانية الروسية عام 2014. وشهد هذا العام تبني المفوضية الأوروبية قائمة تضم 248 مشروعاً رئيسياً للبنية التحتية للطاقة تحمل اسم المشاريع ذات الاهتمام المشترك، في إشارة إلى تركيا. وتشمل هذه المشاريع خط أنابيب تاناب - توسيع خط أنابيب جنوب القوقاز - خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين TAP - بالإضافة إلى خطوط الغاز الأخرى المخطط لها من العراق وإيران. وبالفعل بدأت ترى هذه المشاريع النور منذ بداية 2017 لتعلن عن مرحلة جديدة لعلاقات الطاقة التركية الأوروبية، جوهرها الأساسي أمن الطاقة. ويمكن توضيح المشاريع التي تهدف التي تحقيق أمن الطاقة الأوروبي بالشراكة مع تركيا من خلال ما يلي:¹²

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.htm>

¹² . موقع تلفزيون TRT التركي الإلكتروني. بديل أمن يربط كل الخطوط.. هل تصبح تركيا الممر الرئيسي لغاز أوروبا؟ 18 مارس 2022. للمزيد راجع:

<https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1->

1-خط أنابيب "تاناب": يعتبر خط "تاناب" جزءاً من مشروع "ممر الغاز الجنوبي" الذي يهدف إلى نقل الغاز الأذربيجاني المستخرَج من بحر قزوين لأوروبا عبر الأراضي التركية. ويساهم "تاناب" اليوم بنقل 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، 6 مليارات منها لتلبية احتياجات تركيا، و10 مليارات تذهب إلى أوروبا. ووفقاً للخطة المقررة لمشروع "ممر الغاز الجنوبي"، سيُزاد حجم الغاز الأذربيجاني المنقول عبر خط أنابيب "تاناب" إلى 23 مليار متر مكعب مع حلول عام 2023، وإلى 31 مليار متر مكعب عام 2026.

2-خط أنابيب السيل التركي: دشّن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين رسمياً في 7 يناير/ كانون الثاني 2020 خط أنابيب السيل التركي "تورك ستريم" المخصص لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا عبر تركيا، مروراً بالبحر الأسود إلى البر التركي، لينتهي عند الحدود التركية - اليونانية حيث تُقام مستودعات ضخمة للغاز، ومن ثم يورّد للمستهلكين في شرق ووسط أوروبا. ويدخل خط الأنابيب، الذي يتألف من أنبوبين بقدرة 15.75 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لكل منهما، الأراضي التركية عبر ولاية "قرقلر ألي" في الشمال الغربي، ثم إلى الأراضي اليونانية، إذ يغذي الأنبوب الأول تركيا، والثاني دول شرقي وجنوبي أوروبا.

3-خط باكو - تبليسي - أرضروم: دشّنت تركيا خط غاز جنوب القوقاز (باكو-تبليسي-أرضروم) في أواخر عام 2006 لنقل نحو 8.1 مليار متر مكعب من الغاز الأذربيجاني إلى تركيا سنوياً. وطورت أذربيجان خطاً تصديرية لاحقاً بالتنسيق مع الجانب التركي لإيصال الغاز الأذربيجاني إلى الأسواق الأوروبية.

هذه المؤشرات ساهمت في جعل الاتحاد الأوروبي أكثر تقبلاً لتركيا، وبدأت تظهر مؤشرات توافق بين دول الاتحاد بعد أن كانت منقسمة بحدة بخصوص عضوية تركيا في الاتحاد. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن التعاون مع تركيا وجعلها شريكة استراتيجية في مجال أمن الطاقة يمكن أن يكسر الاحتكار الروسي للغاز المصدر إلى أوروبا. ويمكن أن يحقق مصلحة مشتركة للطرفين. لكن في ذات الوقت يحاول الاتحاد الأوروبي منع تركيا من القيام بعمليات استفزازية ضد اليونان وقبرص، خاصةً بعد التصعيد الذي حصل بين عامي 2019 و2020.

لذلك يمكن القول أن أمن الطاقة ساهم في إيجاد مسارات جديدة لقضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي قائمة على مفاوضات متوازنة بسبب الدور التركي في إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من حاجة الاتحاد الأوروبي

لتركيا في هذا الخصوص، إلا أنه توجد العديد من القضايا التي تتمسك بها دول الاتحاد بخصوص عضوية تركيا على صعيد الديمقراطية والحريات والدين.

وبالتأكيد فإن هذا التقارب رافقه تطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين؛ باعتبار أن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع دول أعضاء في الاتحاد، وقد شهدت هذه التجارة تطوراً ملحوظاً في ظل أزمة COVID19، التي بينت جلياً التقارب الأوروبي التركي، وتحديداً التقارب التركي الإيطالي والألماني.

بالتالي؛ يمكن القول أن أمن الطاقة أثر على العلاقات الأوروبية التركية في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية. كما يعد التقارب الأوروبي التركي بخصوص عضوية تركيا وتطور صيغة المفاوضات بنهجها الجديد المتوازن أهم سمات المرحلة الجديدة التي نتجت بشكل واضح من دور أمن الطاقة في العلاقات بين الطرفين.

النتائج:

1- يؤكد واقع وحاجة الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي وجود خلل في أمن الطاقة الأوروبي من حيث تأمين إمدادات الطاقة بشكل دائم وتنويع مصادرها. مما يعني أن أمن الطاقة يعد المحدد الأهم للعلاقة بين الطرفين.

2- الموقع الجيوستراتيجي التركي يفرض على دول الاتحاد الأوروبي التعاون فعلياً مع تركيا التي تستطيع تلبية احتياجات أوروبا الكاملة من النفط والغاز، إذا ما أرادت دول الاتحاد كسر الاحتكار الروسي للغاز المصدر إلى أوروبا.

3- الاتحاد الأوروبي يدرك فعلياً حاجته لتركيا كشريكة لتحقيق أمن الطاقة. مما يجعل دول الاتحاد وتركيا في مساومات دائمة دون التخلي عن الآخر مستقبلياً. الأمر الذي يجعل الاتحاد الأوروبي مستعداً لقبول عضوية تركيا في الاتحاد إذا ما تم الاتفاق على بعض القضايا الإشكالية بين الطرفين.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. حسن الشاغل. أمن الطاقة. الموسوعة السياسية. موقع إلكتروني. للمزيد راجع:
<https://politicalencyclopedia.org/dictionary/>
2. الوليد أبو حنيفة. الامن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد. المركز الديمقراطي العربي. نشر بتاريخ 13 يناير 2017. للمزيد راجع:
<https://democraticac.de/?p=42440>
3. إسماعيل جمال. استيراد الطاقة ..40 مليار دولار سنوياً ترهق تركيا اقتصادياً وتضعف استقلاليتها قرارها السياسي. صحيفة القدس العربي. 21 أغسطس 2020. للمزيد راجع:
[https://www.alquds.co.uk /](https://www.alquds.co.uk/)
4. وكالة الأناضول التركية. تركيا تحصل على 9.4 مليارات متر مكعب من الغاز عبر "تاناب". 2021/2/11. للمزيد راجع:
<https://www.aa.com.tr/ar/>
5. نبيل زغبى، محمد الحسين علاوي، وآخرون. الاستراتيجية الأوروبية للتمويل بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. مجلد 9. عدد 1. 2016. ص: 609.
6. تامر بدوي. تركيا وجيوبولتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية، مركز الجزيرة للدراسات. 8 يونيو 2014. للمزيد راجع:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.htm>
7. موقع تلفزيون TRT التركي الإلكتروني بديل آمن يربط كل الخطوط .. هل تصبح تركيا الممر الرئيسي لغاز أوروبا؟ 18 مارس 2022. للمزيد راجع:
<https://www.trtarabi.com/explainers/>

المراجع الأجنبية:

¹ . Eurostat Statistics Explained, Energy statistics – an overview, May 2021, for more details:

https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Energy_statistics_-_an_overview

¹ . Organaization for Economic Co-operation and Development (OECD), Turkey 2021 Energy Policy Review, Published on March 16. 2021, for more details:

<https://www.oecd.org/publications/turkey-2021-energy-policy-review-0633467f-en.htm>

¹ . REPUBLIC OF TURKIYE MINISTRY of FOREIGN AFFAIRS, TURKEY'S INTERNATIONAL ENERGY STRATEGY, for more details:

<https://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa>

¹ . Almas Heshamati and shahrouz AboLhosseini, European Energy Security – challenges and Green opportunities, OXFORD UNIVERSITY PRESS, for more details:

<https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/oso/9780198802242.001.0001/oso-9780198802242-chapter-15>

¹ . Matteo Ciucci, Energy policy general principles, Fact sheets on the European union, octobr 2021, for more details:

<https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/68/energy-policy-general-principles>